



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية

تقرير

مجموعة العمل

المتحدث:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرتغالي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي اليوناني
مجلس العمل الاقتصادي القومي الإيطالي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي التونسي
(JCC) الوفد التركي إلى اللجنة الاستشارية المشتركة)

بروكسل - سبتمبر 2006



الفهرس

ملخص	3
1. مقدمة	5
2. الفقر والتنمية	6
3. الفقر في المنطقة اليورومتوسطية	7
4. الفقر في الاتحاد الأوروبي	7
5. الفقر في الدول اليورومتوسطية الجنوبية والشرقية	8
6. أسباب الفقر	14
7. الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية الجنوبية والشرقية	17
8. نحو بناء المستقبل	23
8.1. الفقر	23
8.2. مكافحة الفقر واستراتيجية الاقتصاد الاجتماعي	23
8.3. تحديد أفضل طرق مكافحة الفقر	25
8.4. إشراك من يعانون من الفقر المفرط	25
8.5. الحوكمة	26
8.6. دور المجتمع المدني المنظم	
8.7. صندوق النقد الدولي	28
8.8. البحث عن موارد جديدة	29
8.9. التجارة الدولية	29
الدين الأجنبي	31
مراجع ببليوغرافية	33
ملحق	37



ملخص

يتواجد الفقر بشكل واسع النطاق على المستوى العالمي على الرغم من ذلك، يقال أنه إذا استمر الاتجاه الحالي لن تتحقق أهداف التنمية خلال الألفية في معظم الدول ولا يتم تنفيذ قرارات المجتمع الدولي بشكل مرضٍ على الإطلاق وذلك بسبب عدم وجود إرادة سياسية.

ويتطلب الحق في التنمية تضمين عملية محو الفقر بشكل صريح كهدف من أهداف استراتيجية التنمية. ويجب أن تهتم هذه الاستراتيجية اهتماماً خاصاً بالحاجة إلى تحديد صور الفقر الخطيرة والشديدة يتفاعل والسلام والتنمية مع بعضهما البعض.

وفي المنطقة اليورومتوسطية - وبصفة خاصة في الدول اليورومتوسطية الجنوبية والشرقية - تم تلقي "إعلان برشلونة" بحماس. على الرغم من ذلك، بعد عشر سنوات (2005) لم تتوافق النتائج مع التوقعات. وتعد الجهود المبذولة في كل من الجانبين ضرورية لتشكيل قوة دافعة جديدة للشراكة اليورومتوسطية. وبصفة خاصة، من المعروف أن عملية برشلونة - على الرغم من فوائدها - لا تولي اهتماماً خاصاً بمكافحة الفقر. ومن الصحيح أن لبعض محاورها تأثير إيجابي غير مباشر على الفقر، ولكنها لا تعطي أولوية لذلك الهدف. بالإضافة إلى ذلك، لا يمثل الفقر اهتماماً أساسياً بالنسبة للاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية. وقد حان الوقت وأتيحت الفرصة لتصحيح الخطأ ووضع المشكلة في مركز الشراكة اليورومتوسطية.

ويجب ملاحظة أنه مهما تم تحقيق تقدم اقتصادي وإنساني في الاتحاد الأوروبي فإن الفقر - بصوره الشديدة - لا يزال موجوداً وفي هذا السياق، من المؤسف أنه - فيما عدا الوظائف - تم استثناء الفقر من القائمة الأصلية للأولويات الخاصة باستراتيجية ليسبون. ويوضح تحليل الفقر في الدول اليورومتوسطية الجنوبية والشرقية أنه بصفة عامة يتواجد الفقر في المنطقة بنسبة أعلى في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق المدنية. على الرغم من ذلك، يشير الظهور والتوسع الملحوظ "لجيوب الفقر" أو "أحياء الفقراء" في المناطق المدنية أن الفقر المدني يتزايد أيضاً، على الرغم من ضعف الاقتصاد بشكل أعلى في المناطق الريفية. في الواقع، تعزز هذه الاتجاهات بعضها البعض. وترتفع نسبة الفقر فيما بين النساء أكثر من الرجال في جميع الدول. بالإضافة إلى الصور التقليدية للفقر، تواجه هذه الدول الآن صور جديدة للفقر يطلق عليها "الفقراء العاملين" الذين يعملون برواتب منخفضة و/أو غير منتظمة غالباً في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد. وفيما يتعلق بالعمر، يعد الأطفال الفقراء أفقر من الشباب ويعد الشيوخ أفقر من الشباب ولكنهم ليسوا بفقر الأطفال. في هذا السياق، من الطبيعي أن وجود الأطفال ضمن أفراد الأسرة يزيد من خطر الفقر أكثر من وجود الكبار.

ويمكن القول بأن الأداء الاقتصادي البطيء في معظم دول المنطقة قد أدى إلى انخفاض في مستويات المعيشة وإلى زيادة الفقر، وأن البطالة عاملاً آخرًا مسبباً للفقر في المنطقة. ويتأثر الفقر أيضاً بالهجرة المتبادلة المدعمة والتحضر والتوسع في الاقتصاد الحر.

ومن ناحية أخرى، لم تثبت العولمة جدواها للبلاد أو الأشخاص، ولم تكن وسيلة للضمان وتحرير دول الجنوب. وتطرح العولمة أسئلة جديدة تحتاج ان توجه على اساس كوني. فلا يتطلب الدين الاجنبي فقط سياسات قومية وعالمية وفوق السلطة القومية كافية بل يستلزم ذلك ايضا التنظيم الضعيف للتجارة العالمية لكي تكون التجارة ذات فائدة لكل الاطراف المشتركة. وفي واقع الامر، ان كانت بعض اسباب الفقر داخلية فان البعض الاخر يجب البحث عنه على مستوى العالم.



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ويضع الدين المتزايد البلاد الفقيرة تحت ظروف متزايدة من التفاوت الاجتماعي بالمقارنة بالدول الصناعية الدائنة في الوقت الذي يشوه العلاقات الاقتصادية الدولية والتطور الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية

ويعد التبادل التجاري مع الاتحاد الاوروبي شيئا جوهريا وغير متوازن إذ ان المستوى المتدني للاستثمارات الاجنبية غير كاف، ويبدو ان القاعدة المنتجة لهذه البلاد غير ملائمة لدعم النمو لدول شرق وجنوب البحر المتوسط ولحفز سعيها المشروط في الأسواق.

ان محاربة الفقر مهمة معقدة حيث تحتاج الى التركيز على الجوانب المختلفة وتضمن مساهمة عوامل مختلفة على الصعيدين القومي والعالمي، وتعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية هي الوسيلة الرئيسية لمحاربة الفقر، والنمو المستدام هو شرط ضروري للتغلب التدريجي على مشكلة الفقر. ومع ذلك فليست مجرد التنمية هي المحاطة بالخطر ولكن التنمية الصحيحة المتماشية.

لقد تغيرت الدعوة إلى التكافل خلال العقود الأخيرة، ومن ثم يجب ألا توجه السياسات عموما إلى الاهتمامات الاقتصادية فقط - الضرورية بالتأكيد - ولكن أيضا إلى الاحتياجات الحقيقية والمتغيرة ومشاكل الناس. ومع التعديلات التي قد تثبت ضرورتها، فقد يوصى للبلاد الأفقر بطريقة استراتيجية ليسبون التي تعتمد على المحاور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مع ان لكل دولة ان تنشئ سياساتها الخاصة بها إلا أنه يجب ان توجد استراتيجية يورومتوسطية مشتركة، وان تكون هناك بعثة مشتركة لرقابة عملية محاربة الفقر لها وضعية شرعية ويكون من الضروري الاستماع لها على مستوى صناع القرار الحكوميين. ان من الصعب تصور بقاء دول حوض البحر المتوسط خارج هذه الحركة العالمية عن مثل هذه المحاولة الجوهريّة نحو العدل والسلام في العالم، وهذا يتضمن في جميع الأحوال الرغبة السياسية.

ويبدو من الاشياء المهمة جواز مرور الاختلافات بين الدول ومجموعة الأهداف المشتركة وبالتحديد فيما يخص الاحتياجات والتعليم والعمل اللائق والحماية الاجتماعية وتوجيه الباحثين عن وظيفة والأسرة التي بها أفراد ذوي احتياجات خاصة وكبار السن والأشكال الحديثة للاستغلال والتنقلات البشرية.

وتأتي تحت هذه الأهداف تعزيز شعور المواطنة بين الفقراء شاملا ليس فقط الحقوق المدنية والسياسية ولكن أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك احتمالات المساهمة الفعالة في المجتمع. ومن المهم فهم ومحو آليات ترك جزء من السكان على جانب طريق التنمية.

يجب ان تكون كل دولة مسئولة عن إيجاد منهاجها في العمل، ومع ذلك فإن استراتيجية منسقة من دول حوض المتوسط من الممكن ان توفر دعما جوهريا واطارا شاملا للمبادرات الوطنية، ويجب النظر إلى الحرب ضد الفقر على انها محاولة مشتركة من شعوب حوض البحر المتوسط وان ينص عليها بوضوح في سياق نص عملية برشلونة.

ان محاربة الفقر ليست مجرد مسألة امن اجتماعي أو رفاهية، فهي تتضمن سياسة عامة وكل السياسات الفعالة على المستوى القومي، بالإضافة إلى منهج عالمي نحو الفقر على مستوى العالم.

تعتمد كفاءة الجهود المبذولة في محاربة الفقر في المنطقة اليورومتوسطية إلى درجة كبيرة على الإدارة الجيدة، ويجب التعامل مع ظاهرة المركزية العالية والمصحوبة باقتصاد حر ونقص



الشفافية في التفاعل بين العوامل العامة والخاصة بالشكل الذي قد يجعل سياسات مقاومة الفقر اقل تكلفة واكثر انتاجية.

ويجب ان توجه جهود خاصة لتسهيل التكامل بين القطاع الحر والاقتصاد الرسمي ولمحاربة الفساد. والإدارة الجيدة مناسبة لذلك على حد سواء على المستوى العالمي، وتتمثل إحدى اخطر المشكلات للإدارة العالمية في التفاوت الاجتماعي بين القوى الاقتصادية للدول. وترجم التفاوت الاجتماعي هذه قوى تفاوضية تختلف بشكل حاد بين الدول الغنية والفقيرة.

ويجب إلا تكون أهمية دور الحكومة والقطاع الخاص في محاربة الفقر بخسا لدور المجتمع المدني المنظم، إذ ان تطوير مجتمع مدني منظم وفعال يجب ان يشجع بقوة وان حرية التجمع شئ حتمي ويتطلب ضمانات قانونية ملموسة؛ وتعتبر التعددية علامة لمثل هذه الحرية.

وأخيرا وليس آخرا، يجب عمل مرجع خاص عن علاقة المؤسسات الدولية الوثيقة بالموضوع وبالتحديد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية. وباعتبار الصفة الدولية لهذه المؤسسات، فإن عملها يجب ان يركز بشكل أساسي على الصالح العام العالمي والذي يتضمن اهتماما خاصا بوضع الدول الأفقر وشعوب العالم. ويقدم هذا التقرير بعض التوصيات في هذا الخصوص، وخاصة جانب الدين الأجنبي. ويحدد هذا التقرير الحاجة إلى ادوات قانونية معروفة لضمان المساواة والعدالة في العلاقة بين المدين والدائن، متجنبنا فوق كل ذلك، المعاناة المفرطة للأشخاص. وفي نفس الوقت، فإن هناك حاجة للإجراءات الطارئة نحو المواقع الأكثر الحاحا.

1. مقدمة

صدر تقرير مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية كمتابعة لقمة فالنسيا اليورومتوسطية (نوفمبر 2004)، ويهدف إلى تقييم الحالة الراهنة للفقر في المنطقة اليورومتوسطية، وبأكثر تحديدا، في الدول العشرة اليورومتوسطية الغير اوروبية - الجزائر ومصر واسرائيل والاردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس وتركيا - ومعرفة اسبابه وتوابعه، بالإضافة إلى الجهود المبذولة والمطلوبة لمحاربه.

الفقر مشكلة اجتماعية توجد في جميع انحاء العالم بدرجات مختلفة من الشدة وفي بيئات مختلفة، ففي بعض البلاد أو المناطق يعني الجوع والموت. ويوجد الفقر في البيئات الفقيرة والبيئات الغنية.

يقال عالميا: يتواجد الفقر مع الوفرة¹

يتطلب الفقر العالمي مجهودات محلية وقومية بجانب التزام عالمي قاطع، تمشيا مع أهداف الألفية للتنمية 2000 - 2015 الموضوعة من قبل الأمم المتحدة في 2004². وبعد خمسة سنوات، كان من المزعج سماع عبارات من مصادر عالية المسؤولية، مثل الآتي، من مدير يرسل إشارة واضحة جدا بان معظم (HDR 2005) مكتب تقرير التنمية البشرية: "هذا التقرير أهداف الألفية للتنمية ستضيع في معظم البلاد إذا استمر الاتجاه الحالي"³.

انظر، على سبيل المثال، "العمل بعيدا عن الفقر"، تقرير المدير العام، منظمة العمل الدولية، جنيف، 2003¹.

² اعلان الامم المتحدة للألفية، قرار تبنته الجمعية العامة، الامم المتحدة، سبتمبر 2000.

³ أكيفين واتكينز، مدير مكتب تقرير التنمية البشرية ومؤلف تقرير 2006.



لم يعلق قرار برشلونة أهمية على أولوية محاربة الفقر، وقد آن الأوان وحانت الفرصة لرأب الصدع ووضع المشكلة في مركز الشراكة اليورومتوسطية. وفي عالم العولمة، يجب ان يفهم الفقر على انه مشكلة عالمية، فكل الدول جزء من المشكلة ولا بد ان تكون جزءا من الحل. وبعد هذا حجر الزاوية لبناء حسن الجوار مع احترام الخيارات والحاجة إلى إدارة جيدة في كل دولة. وأخيرا، فإن الفقر يحرم الحق الاساسي في الحرية⁴

يتفاعل السلام والتنمية معا، ولمحاربة الفقر فإن المجتمعات تحتاج السلام والعكس بالعكس، فإن الفقر لا يكون مستداما وعادلا في بيئة الفقر والحرمان.

يعرف الفقر بصفة عامة على انه مفهوم نسبي ويزخر التعريفات والمنهجيات. ومن غير المتوقع الوصول إلى تعريف مقبول عالميا للفقر ولا أداة لقياسه، وعلاوة على ذلك، فإن للفقر أبعاد غير موضوعية لا تقل في صلتها عن الموضوعية. ومع ذلك يجب ملاحظة ان احد تأثيرات العولمة هو ان العلامة المميزة لتقييم موقف ما لا يمكنها ان تهمل الحدود القصوى للمشكلة: من ناحية، الذين يعيشون في فقر مدقع، يعني الفقر بالنسبة لهم الجوع والموت، ومن ناحية أخرى، الأشخاص والمجموعات الذين يجمعون في أيديهم مستويات غير متكافئة من الثروة والدخل.

في هذا التقرير، يعتبر الفقر كما في تعريف لجنة الأمم المتحدة عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

قد يعرف الفقر بأنه حالة إنسانية تتسم بحرمان مستديم أو مزمن من الموارد⁵ والإمكانيات والاختيارات والأمن والقدرة الضرورية للاستمتاع بمستوى معيشة مناسب والحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى⁵

باقتراب نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، عبر المجتمع الدولي عن ادراكه الحاجة الملحة لوضع نهاية لمشكلة الفقر المستعصية، حيث عقدت اجتماعات دولية وصدرت وثائق مختلفة للتعبير عن هذا الاهتمام⁶. ومع ذلك فإن قرارات المجتمع الدولي بعيدة كل البعد عن التنفيذ بشكل مرضي، وبالتحديد بسبب نقص الإرادة السياسية⁷.

2. الفقر والتنمية

كان الفهم السائد للتنمية لعقود عديدة، أنها نمو اقتصاديا. وكان المفترض ان النمو سيفد شيئا فشيئا إلى الطبقة الفقيرة من السكان ويترجم إلى رخاء للجميع. وفي السنوات

⁴ انظر، شين، ا (1999)، التنمية كالحرية، أنشور للكتب.
⁵ الفقر والميثاق الدولي عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لجنة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الأمم

⁶ G8; CNUCED منظمة التجارة العالمية (نوفمبر 2000)؛ المؤتمر الدولي (مارس 2002)؛ Conference at Bangkok (April-May 2002) Summit (Xananaskis, June 2002); NEPAD Summit (Durban July 2002); World Summit (Johannesburg, August-September 2002); Universal Declaration of Human Rights, UN, 1948.

⁷ انظر، على سبيل المثال، "في الحرية الاكبر: نحو التنمية والأمن وحقوق الانسان للجميع"؛ تقرير السكرتير العام؛ الامم المتحدة؛ الجمعية العامة؛ مارس 2005.



الأخيرة، هناك وعي متزايد ان النمو الاقتصادي، برغم انه وسيلة ضرورية وأساسية، يجب ان يتكامل بسياسات تهدف إلى " تنمية بشرية " موزعة ومستدامة، تعرف بانها " عملية تعظيم مجال الخيارات لدى الناس - زيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والحصول على وظائف وتغطية المجال الكامل من الخيارات الإنسانية من البيئة الطبيعية المستقرة إلى الحرية الاقتصادية والسياسية"⁸.

وبطريقة مشابهة، أوضح إعلان فيينا (مؤتمر دولي عن حقوق الإنسان، 1993) ان التنمية حق إنساني: " الحق في التنمية هو حق إنساني غير قابل للتحويل كنتيجة لذلك فإن كل انسان وكل الشعوب مؤهلة لان تشارك وتساهم فيه وان تتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بالشكل الذي يدرك معه كامل الحقوق الإنسانية والحرية الأساسية"⁹.

يعرف في هذه المصطلحات، **الحق في متطلبات التنمية التي تشمل على نحو بين ان استئصال الفقر هو احد أهداف استراتيجية التنمية، وان مؤشرات الفقر هي جزء من مجموعة المؤشرات المستخدمة في تقييم التنمية.**

مثل هذه الاستراتيجية لا تلغي الحاجة لتعيين أشكال قاسية أو شديدة من الفقر والتي تتطلب إجراء عاجل، ولو كان مؤقتا وذو طبيعة مساعدة، يوجه لمواجهة الحاجات الإنسانية الأساسية العاجلة.

وهكذا، " إن أحد فوائد استخدام طريقة حقوق الإنسان للتنمية هي أنها تركز الانتباه على هؤلاء الذين يتخلفون عن الآخرين في التمتع بحقوقهم، وتتطلب اتخاذ إجراء ايجابي بالنيابة عنهم. وفي الكتابات المنشورة عن حقوق الإنسان، يكون هذا الإجراء غالبا في شكل دعم ورعاية شديدي الفقر أو المجموعات الأكثر تأثرا من الفقر في المجتمع". " يتمركز الحق في التنمية حول مفهوم المساواة والعدالة ومع غالبية السكان الفقراء حاليا وحموا من التمتع بمستويات معيشة مرتفعة والقدرة على تحسين أوضاعهم.

يذهب مفهوم الرخاء في هذا السياق إلى ابعاد من الأفكار العامة التقليدية عن النمو الاقتصادي إلى زيادة الفرص والقدرات للتمتع بهذه الفرص"¹⁰.

يتوافق هذا المفهوم المتكامل والذي لا يتجزأ للتنمية كحق إنساني مع إطار عمل نظري وتجريبي مترابط منطقيا تفهم التنمية من خلاله، ومعرف استراتيجيا ومراقب ومقيم.

3. الفقر في المنطقة اليورومتوسطية

كما هو معروف جيدا، في سبتمبر 2000، أقرت 189 دولة **إعلان الألفية** الذي يشمل ثمانية أهداف الألفية للتنمية يتم تحقيقها قبل 2015. الهدف الأول هو " القضاء على الفقر المدقع والجوع"¹¹

في تقرير الأهداف التنموية للألفية لعام 2006، يلخص نائب السكرتير العام للشئون الاقتصادية والاجتماعية تقييم تنفيذ أهداف الألفية للتنمية وبالتحديد في العبارة التالية: " يوضح التقرير

⁸برنامج الامم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 1992؛ نظرة عامة، ص 2.
⁹ Sengupta, A. (2000).

¹⁰ Sengupta, June 2000.

¹¹ أنظر <http://www.un.org/millenniumgoals/>.



الحالي انه قد حدث بعض التقدم، ويجب ان يوفر هذا الحافز لمزيد من التقدم للامام، ولكن لا يزال هناك طريق طويل للوصول إلى الاحتفاظ بعودنا للاجيال الحالية والقادمة"¹².

في واقع الأمر، ان العقد الذي فصلنا عن عام 2015 عقدا حاسما. ففي عام 2006، معظم الدول تخلفت عن الأهداف التنموية للألفية، والتنمية البشرية غير مستقرة في المناطق الهامة، والتفاوت الاجتماعي عميقة والاتجاه نحو تعميقها أكثر، والتزام الدول الغنية، وفقا لتقارير بيرسون وبراندت، لم ينجز حتى الآن، وقرار تخصيص 0.7% من إجمالي الناتج المحلي للدول المتقدمة لتنمية الدول الأفقر يظل وعدا غير محقق.

تخصص الدول الغنية في المتوسط 0.25% من إجمالي الدخل القومي للمساعدات التنموية، ويعتبر وعد الاتحاد الأوروبي بتحقيق 0.51% حتى 2010 مشجعا بصفة خاصة. ورغم ذلك، حتى في هذه الحالة، سيظل التمويل ناقصا عن الاحتياجات لتحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول النامية، بما فيها دول شرق وجنوب المنطقة اليورومتوسطية. وتعد المبادرات نحو تقليل الفقر وتشجيع التنمية في المنطقة جديرة بالثناء، ولكنها تأخذ وقتا طويلا للغاية ليتم تنفيذها.

استقبل إعلان برشلونة بحماس في المنطقة اليورومتوسطية، وخاصة دول شرق وجنوب المتوسط، والذي تم تعزيزه ببرامج ميديا 1 وميديا 2 (على الترتيب، للفترة 1995 – 1999 و 2000 – 2006)¹³. بعد عشرة سنوات (2005)، لم تتفق النتائج مع طموحات الشركاء من دول شرق وجنوب المتوسط، بينما الشركاء الأوروبيون ارجعوا ذلك لنقص الإدارة الجيدة واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية في هذه الدول، وزادت فوائد الميزان التجاري للدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير عن الغطاء المالي لبرنامجي ميديا 1 و ميديا 2. وفي هذا الخصوص، فإن الفجوة بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب المتوسط كبيرة وهناك خطر ازديادها نحو 2010 بافتراض أنها عام انشاء منطقة تجارة حرة في المنطقة.

ان الجهود المبذولة على كلا الجانبين ضرورية لإعطاء زحما جديدا للشراكة اليورومتوسطية.

4. الفقر في الاتحاد الأوروبي

على الرغم من ان هذا التقرير يهتم بالفقر في دول شرق وجنوب المنطقة اليورومتوسطية، إلا انه من المفيد إعطاء نظرة مختصرة عن الفقر في الاتحاد الأوروبي على المستوى الأكبر.

يجب ان يكون معروفا انه مهما تحقق من تقدم اقتصادي وبشري في الاتحاد الأوروبي، فإن الفقر، بما في ذلك أشكاله الشديدة، لا يزال موجودا في الاتحاد الأوروبي: وفقا لتقرير المجموعة الأوروبية لعام 2005، عن الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، فإن أكثر من 68 مليون شخص (15% من عدد السكان) في الاتحاد الأوروبي-25 كانوا أو مهددين بان يكونوا فقراء في 2004¹⁴. وتتراوح معدلات الفقر على المستوى القومي من 10 – 20%.

اكتسبت مسألة التماسك الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي ابعادا جديدة باضافة مايو 2004، عندما انضمت دول من الكتلة الشيوعية سابقا إلى الاتحاد الأوروبي. وتتصل الاتجاهات المستقبلية بطبيعة الحال بموضوع النمو الأوروبي الرئيسي وايضا باعادة الهيكلة التي نتجت

¹²الأمم المتحدة، التمهيد، تقرير الأهداف التنموية للألفية لعام 2006

¹³ انظر http://ec.europa.eu/comm/external_relations/euromed/meda.htm

¹⁴ rapport 2005 sur la protection sociale et l'inclusion sociale: الأوروبية.



عن تاتغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي. ومن ثم فإن الحاجة إلى تعزيز السياسات استهدفت الضمان الاجتماعي.

في ضوء هذه الاحداث، وعلى الرغم من حقيقة ان الحرب ضد الفقر والحرمان تظل داخل مقدرة الدول الاعضاء، وقد طور الاتحاد الأوروبي مجموعة من المبادرات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، اعلنت سنة 2007 أنها العام الأوروبي للفرص المتساوية للجميع.

من المؤسف، مع ذلك، ان الفقر والحرمان، باستثناء التوظيف، تم إقصاؤها من قائمة الاولويات الأصلية لاستراتيجية ليسبون.

تخضع خطط العمل القومي للضمان إلى "الطريقة المفتوحة للتنسيق" التي تأسست في قمة ليسبون، وتحدد هذه الطريقة الأهداف العامة للخطط، ولكنها تترك للدول الاعضاء اختيار الوسيلة والسياسات لتحقيقها. تشجع الطريقة التعاون بين الدول الأعضاء وتوفر إطار عمل أوروبي شامل للبرنامج.

يتضمن البرنامج الأوروبي ثلاث نقاط: البحوث والتعاون السياسي والتعليم المتبادل، وعمل شبكة عمل على المستوى الأوروبي. وتغطي الأهداف المشتركة للبرنامج مدى واسعاً من المجالات: المشاركة في سوق العمل وتحديث أنظمة الحماية الاجتماعية؛ والتعليم والتدريب؛ وفقر الأطفال؛ والسكن اللائق؛ والحصول على الخدمات وجودتها؛ والقضاء على العنصرية. ويجب ان تغري الأفعال التي تؤدي أكبر مدى ممكن من اصحاب المصالح، والقطاع العام والخاص، النطاق القومي والمحلي بالإضافة إلى ضحايا الحرمان والذين يواجهون خطورة ان يكونوا محرومين.

تتكامل خطط العمل للاتحاد الأوروبي مع المبادرات الأوروبية الأخرى التي تتناول بشكل مباشر أو غير مباشر مشكلة الحرمان.

والمنظمات الأخرى، فإن التقدم الحادث عن الأفعال التي think tanks وفقاً لكثير من لجان انطلقت تنفيذاً لاستراتيجية ليسبون لمحاربة الفقر ليس واضحاً، وتعد الاستراتيجية الموضوعية للحرمان الاجتماعي نفسها علامة للتقدم، إذ أنها تضع القضية في المناظرات السياسية وتجعل العوامل ذات الصلة حساسة. ومع ذلك، اعتبر بعض المحللين ان الآليات غير كافية لإحداث نقص جوهري للفقر في الاتحاد الأوروبي. وفي تقرير عام 2005 عن هذا الموضوع، اقترحت المجموعة الأوروبية عدداً معيناً من الإجراءات لتحسين الآليات الموجودة.

5. الفقر في دول شرق وجنوب المنطقة اليورومتوسطية

التركيز الأساسي لهذا القسم هو عرض صورة شاملة للعشرة دول يورومتوسطية من غير دول الاتحاد الأوروبي دول شرق وجنوب البحر المتوسط لتقييم الوضع فيما يخص الفقر ونسبتين خصائصها المشتركة كلما أمكن.

على الرغم من النقص الملموس في المعلومات، يركز هذا القسم على النقاط الآتية: وصف مختصر للسمة العالمية لهذه الدول وللمؤشرات الاجتماعية الرئيسية بتركيز خاص على المؤشرات المتعلقة بالفقر وهوية مجموعات الدول بشأن خصائص الفقر. كانت الصعوبة الرئيسية هي نقص المعلومات وخاصة من المصادر القومية، ليس فقط عن الفقر ولكن أيضاً عن بعض المؤشرات الاجتماعية الهامة لتقييم الموقف والوضع التنموي لهذه المجتمعات.



في كثير من النصوص، تندرج غالبية دول شرق وجنوب المتوسط في مجموعة منطقة الشرق والتي، وفقا للبنك الدولي، تعتبر منطقة الدخل المتوسط. (MENA) الأوسط وشمال إفريقيا وفي عام 2004 أصدر البنك الدولي تقريرا " ورقة استراتيجية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " يعتبر البنك الدولي فيه ان هذه المنطقة تضم 20 دولة منها ثمانية غطاها التقرير (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس)، وأحيانا تعتبر إسرائيل ضمن هذه المنطقة بسبب موقعها الجغرافي ولكن ليس تركيا التي تعتبر أيضا هنا.

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متنوعة اقتصاديا، حيث تضم دولا مثل الجزائر وسوريا الغنية في الموارد الطبيعية ولديها وفرة في القوى العاملة؛ ومصر والأردن والمغرب وتونس ذات الندرة في الموارد الطبيعية ولكنها غزيرة العمالة؛ ودول الخليج الغنية في الموارد الطبيعية وبالتحديد البترول، ولكنها مستوردة خالصة للعمالة. ان تغير الخواص في دول شرق وجنوب البحر المتوسط يؤكد الحاجة إلى الحذر عند اخذ ظاهرة اجتماعية مثل الفقر، وخاصة عند محاولة عمل تعميمات وتفسير البيانات الإحصائية المتحصل على غالبيتها من منظمات دولية والتي تحاول، كالمتوقع، ان تناغم المنهج المحدد للمفاهيم. هذا التحذير يجب ان يفهم مادامت هذه البيانات الاقتصادية المتنوعة لم توصف في هذا التقرير.

السكان: بالنظر إلى حجم السكان، من الممكن ان نميز في هذه الدول بين الدول الاكبر (مصر وتركيا والجزائر والمغرب وسوريا) والدول الاصغر (إسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين وتونس).

في 2004، كان عدد السكان في دول شرق وجنوب البحر المتوسط اكبر من نصف عدد السكان في دول الاتحاد الأوروبي _ 25 دولة، وينمو هذا العدد بمعدلات عالية نسبيا (على أو فوق 1.5%؛ ما عدا لبنان وتونس وتركيا)، بمتوسط 2.1% (انظر الملحق، جدول 1). ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2005 لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن متوسط معدل نمو السكان السنوي هو 1.1% بالنسبة للعالم، و1.3% للدول النامية، و0.5% للدول عالية الدخل، و0.8% للدول متوسطة الدخل، و1.6% للدول منخفضة الدخل¹⁵.

بالنظر إلى تركيب السكان، تظهر البيانات ان، في 2003، كان حوالي نصف عدد السكان من الاناث. وبخصوص تحليل ريفي - مدني، فبالرغم من انه يبدو ان هناك اتجاها متناقضا، فإن هناك نسبة عالية من السكان لا تزال تعيش في المناطق الريفية (الاستثناء في الدول الاصغر: إسرائيل ولبنان والأردن)، (انظر الملحق، شكل 1). وبالرغم من ذلك، في 2003، فإن أكثر من نصف العدد الكلي للسكان من دول شرق وجنوب البحر المتوسط تعيش في مناطق مدنية (ماعدا مصر، حيث يعيش 57.2% في مناطق ريفية).

تحليل العمر للسكان يظهر اختلافا واضحا بين دول شرق وجنوب البحر المتوسط ودول (انظر الملحق، جدول 2 وشكل 2). في 2003، في المتوسط، بلغت EU-25 الاتحاد الأوروبي نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 - 14 و فوق 64 في دول شرق وجنوب البحر المتوسط، بالترتيب، 33.4% و 5.0%، بينما في الاتحاد الأوروبي بلغت حوالي 16% لكلا مجموعتي العمر. وحاليا، في دول شرق وجنوب البحر المتوسط لا يوجد اتجاها نحو زيادة العمر (ماعدا إسرائيل، حيث تبلغ نسبة السكان فوق 64 حوالي 10% من إجمالي عدد السكان).

تشير البيانات إلى 235 لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ص 2005 تقرير التنمية البشرية لعام 15
2015 - 2003 تصورات متنوعة البيئة للفترة



وعلى الجانب الآخر، فإن معدلات الأطفال المعالين¹⁶ أعلى بالنسبة للبلاد ذات معدلات نمو سكاني أعلى (فلسطين والأردن وسوريا)، باستثناء المغرب (انظر الملاحق، شكل 3)، مع مضمون معنوي عن فقر الأطفال في هذه البلاد. معدلات المعالين الكلية¹⁷ تظهر ان تقريبا 50 - 60 شخصا معالين لكل 100 في سن العمل (15-64)، وتعكس بذلك العبء الحقيقي للإعالة على السكان الذين في سن العمل والذي يجب تغييره، إما بأنظمة الوفرة في الدول أو باليات التكافل الحرة. سيناقش مضمون هذا العبء لاحقا، في قسم 7.

الصحة والتعليم: هما المجالان الجوهريان بالنسبة لتحليل الفقر. إذ ان الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم يعتبر شيئا أساسيا لرخاء كل كائن بشري، ويساهم نقص هذه الخدمات في وجود الفقر واستمراره.

تعتبر مدة الحياة عند الولادة، ومعدل إجمالي الخصوبة، ومعدل وفيات المواليد، ومعدل وفيات الأطفال هي أربعة مؤشرات أساسية تستخدم في تحاليل المقارنة عبر البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار سوء تغذية الأطفال - تحت خمسة سنوات - والحصول على مصدر مياه شرب محسن، والصرف الصحي

مدة الحياة عند الولادة¹⁸ يمكن ان ينخفض بسبب مشاكل مثل المجاعة والحرب والمرض والصحة الضعيفة. ترتفع مدة حياة المولود مع مستوى التطور. ومع ذلك، في مراحل أدنى، قد تتحقق تحسينات مثيرة في مدة حياة المواليد مع الإجراءات الأولية في الصحة العامة والصرف الصحي والمعونة الاجتماعية، الخ. تنزع المرأة إلى البقاء على قيد الحياة أطول من الرجل، والسبب وراء ذلك غير مفهوم تماما، ولكن غالبا يرجع إلى اختلافات بيولوجية وأنماط حياة. وتؤكد البيانات بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، ماعدا إسرائيل، هذه ، وتظهر دول ارقام EU-25 الاختلافات، والتي في المتوسط تكون أعلى تماما من متوسط شبيهة من سنوات الحياة المتوقعة (متوسط 70.3 للرجال و74.1 للنساء - انظر الملاحق، شكل 4).

معدل متوسط إجمالي الخصوبة هو 2.6 بالنسبة للعالم، 1.7 للدول عالية الدخل (قدرت القيمة ، في 2004، بمعدل 1.5)، 2.1 للدول متوسطة الدخل، و3.9 للدول EU-25 بالنسبة لدول منخفضة الدخل¹⁹. بخصوص ترتيب وتصنيف التنمية البشرية، فإن المعدل المتوسط هو 1.7 للدول عالية التنمية البشرية، و2.5 للدول متوسطة التنمية البشرية، و5.8 للدول منخفضة التنمية. تكشف بيانات معدل متوسط إجمالي الخصوبة بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط مجموعاتها وفق للدخل والتنمية البشرية: ماعدا فلسطين (اعتبرت ضمن فئة الدول متوسطة التنمية البشرية)، وتظهر إسرائيل في المجموعة عالية التنمية البشرية، ولبنان وتونس والأردن وتركيا والجزائر وسوريا ومصر والمغرب في فئة الدول متوسطة التنمية البشرية.

معدل وفيات المواليد²⁰ يستخدم أيضا لمقارنة الصحة والرفاهية عبر البلاد، مع معدل وفيات الأطفال²¹. باستخدام بيانات البنك الدولي اتضح انخفاض في كلا المؤشرين في كل دول

¹⁶ معدل الأطفال المعالين هو نسبة السكان في فئة العمر 0 - 14 إلى السكان في فئة العمر 15 - 64.

¹⁷ معدل المعالين الإجمالي هو نسبة مجموع السكان في فئة العمر 0 - 14 وأولئك في فئة العمر فوق 65 إلى السكان فئة عمر 15 - 64.

¹⁸ متوسط مدة حياة الأطفال حديثي الولادة ويستخدم كمؤشر للصحة العامة في بلد.

¹⁹ متوسط عدد الأطفال للمرأة، يفرض ان معدلات المواليد لسن معين ستظل ثابتة اثناء سنوات انتاجها للاطفال (تعتبر عادة من 15 - 49).

²⁰ معدل موت الأطفال حديثي الولادة اقل من سن عام بالنسبة لكل 1000 ولادة حية.

²¹ احتمال الموت بين الولادة وسن خمسة سنوات بالضبط، لكل 1000 ولادة حية.



شرق وجنوب البحر المتوسط، بين 2000 و2004، ومن ثم يعكس بعض التحسن. التقدم أعلى في بعض الدول (على سبيل المثال مصر والمغرب - برغم ان هذه الدول اظهرت في عام 2000 عن كل المجموعة أعلى مستويات من معدلات وفيات المواليد والاطفال - وسوريا وتونس) عن دول أخرى (على سبيل المثال الجزائر).

بمقارنة دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط مع باقي العالم أظهرت المقارنة ان معدلات متوسط وفيات المواليد والأطفال كانت بالترتيب؛ 54 و80 (لكل 1000 ولادة حية) بالنسبة للعالم، و5 و6 للدول عالية الدخل (كما في إسرائيل)، و29 و36 للدول متوسطة الدخل، و80 و124 للدول منخفضة الدخل بالترتيب²².

معدل وفيات الأطفال تعتبر جزئياً انعكاساً لسوء تغذية الأطفال تحت سن خمسة سنوات. وتظهر البيانات المتوفرة عن هذا المؤشر وجود ارتباط موجب قوي بين المؤشرين بالنسبة للدول المتاحة عنها بيانات، باستثناء سوريا التي أظهرت قيمة أعلى بالنسبة لسوء تغذية دول شرق الأطفال، ولكن رقم منخفض نسبياً بالنسبة لوفيات الأطفال بالمقارنة بباقي دول وجنوب البحر المتوسط

بخصوص الحصول على مصدر مياه محسن، تحقق بعض التحسن المتوسط في تركيا (الأعلى)، وتونس والمغرب ومصر، بين 1990 و2002. ومع ذلك، فقد ازداد الوضع سوءاً في دول مثل الجزائر والأردن. تصنف الأردن بين العشرة دول الأفقر في العالم، ولهذا تعتمد بشكل كبير على مصادر المياه الخارجية. في إسرائيل ولبنان يمكن لكل السكان الحصول على مصادر مياه محسنة.

فيما يتعلق بالحصول على صرف صحي محسن، حدث تقدم ضئيل جداً في فترة 12 عاماً في كل دول شرق وجنوب البحر المتوسط، باستثناء مصر، ولكنها أظهرت اقل قيمة 1990، ومع المغرب تظل كما هي في 2002. يلاحظ أعلى نسبة من السكان (98%) مع الحصول على صرف صحي محسن في لبنان في 2002.

التعليم والمعرفة: في هذا الخصوص، يؤخذ في الاعتبار معدلات معرفة القراءة والكتابة للبالغين والصغار البالغين ونسب إجمالي المسجلة أسماؤهم في مدارس مجتمعيين، مع تحليلات النوع (انظر الملاحق، جدول 3).

معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين²³ يظهر الإنجاز المتراكم للتعليم الابتدائي وبرامج محو الأمية في نقل معرفة المهارات الأساسية للقراءة والكتابة إلى السكان لتمكينهم من تطبيق هذه المهارات في الحياة اليومية والاستمرار في التعليم والاتصال عن طريق نماذج مكتوبة. تحليل النوع في معدل محو أمية الكبار اظهر اختلاف كبير بين النساء والرجال في الدول النامية، مما يوضح الوصول المتحيز للتعليم للمرأة.

تكشف بيانات دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط نوعين من التصنيف: (1) يخص محو أمية الكبار الذكور، أكثر من 90% (إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا وتركيا)، وبين 60 - 90% (الجزائر ومصر والمغرب وتونس)؛ (2) اختلافات النوع أعلى من 15% (الجزائر ومصر والمغرب وتونس وسوريا وتركيا، بالرغم من ان الأخيرة ممكن اعتبارها مختلف عليها)، واختلافات نوع اقل (إسرائيل والأردن ولبنان).

²² تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2005، ص 253.

²³ نسبة السكان من عمر 15 عاماً فما فوق الذين يستطيعون القراءة والكتابة مع فهم جمل بسيطة قصيرة في حياتهم اليومية.



بخصوص معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين²⁴، تعكس البيانات تحسنا معنويا بالنسبة لكل مجموعة الدول ونقص ملموس في اختلافات النوع، التي لا توجد في حالة إسرائيل والأردن.

بخصوص نسبة إجمالي المدرجين بالمدارس محتتمعين²⁵، في خمسة دول من دول شرق وجنوب البحر المتوسط (إسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين وتونس) تظهر النساء معدلات اندراج في التعليم احسن من الرجال. وبالرغم من ان هذه النسبة تعكس المكسب التعليمي، إلا أنها لا تعكس جودة نتائج التعليم، حتى عندما تستخدم للفوز بفرص التعليم، فهذه المعدلات ممكن ان تخفي فروق هامة بين الدول، بسبب اختلافات في مدى العمر المتفق مع مستوى معين من التعليم، واثناء البرامج التعليمية.

وهكذا، فإن ميزة المرأة في هذه البلاد من الممكن تفسيرها بهذه الاختلافات في المستويات والمدة، بالإضافة إلى النزاع العسكري كما في فلسطين.

بالأخذ في الاعتبار مستويات التعليم الثلاثة، الابتدائي والثانوي والجامعة، فإن النسبة المنخفضة في الاندراج بالمدارس في مرحلة الثانوي والجامعة في المغرب تعد مقلقة على وجه الخصوص، بالمقارنة بالدول الأخرى من دول شرق وجنوب البحر المتوسط. وتظهر الجزائر أيضا نسبة منخفضة في المستوى الاخير من التعليم.

كما توضح في مقدمة هذا التقرير، يعد الفقر ظاهرة موجودة في كل انحاء العالم بدرجات متفاوتة من الشدة والبيئات المختلفة. ومن ثم تظهر الحاجة إلى الحذر عند التعميم. ومع ذلك، تستخدم بضعة مؤشرات لايجاد بعض المقارنات بخصوص الفقر والتفاوت الاجتماعي (انظر الملاحق، جدول 4):

- i. **نسبة السكان التي تعيش على اقل من دولار واحد في اليوم.** هذا MDGS المؤشر على علاقة مباشرة مع الهدف الأول من الأهداف التنوية للألفية ، والتي تهدف إلى " النزول إلى نصف عدد الأشخاص في العالم الذي يبلغ دخلهم اليومي اقل من دولارا واحدا في اليوم، قبل عام 2015، وكذلك نصف عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع، وكذلك النزول إلى نصف عدد الأشخاص الغير قادرين على الحصول على مياه شرب آمنة"²⁶. باستثناء مصر، هذه النسبة تحت 2% بالنسبة لدول شرق وجنوب البحر المتوسط مع توافر المعلومات. ومع ذلك، بإضافة دولارا آخر إلى الأول، تتغير الصورة بشكل مثير. على سبيل المثال، في حالة مصر، 3.1% من السكان يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم، والذين يصل عددهم تقريبا إلى 2.3 مليون شخص. قبل الوصول إلى حد دولارين في اليوم، ازداد معدل الفقر إلى 43.9%، أي تقريبا 31.9 مليون شخص.

²⁴ نسبة السكان من عمر 15 - 24 عاما الذين يستطيعون القراءة والكتابة مع فهم جمل بسيطة قصيرة في حياتهم اليومية.

²⁵ عدد الطلبة بمستويات الابتدائي والثانوي والجامعة، كنسبة من السكان في عمر المدرسة الرسمي لهذه المستويات.

²⁶ إعلان الأمم المتحدة للألفية، العراق الذي تبنته الجمعية العامة، الأمم المتحدة، سبتمبر 2000، ص 5.



- ii. **نسبة السكان تحت أدنى مستوى من استهلاك أطعمة الطاقة.** هذا هو المؤشر الوحيد المتاح للحرمان من الطعام، ويظهر ان الأردن والمغرب لها أعلى قيمة في المنطقة (7%)، وتونس الاقل (2.5%)، بينما باقي الدول (ماعدا إسرائيل وفلسطين، لم تتح عنهم اية بيانات) تظل بين هاتين النسبتين.
- iii. **الفقر النسبي²⁷.** باستثناء القيمتين الطرفيتين لتونس وفلسطين، تظهر دول دول شرق وجنوب البحر المتوسط تشابها معينا من القيم حول 15 – 20%، بأعلى قيمة مسجلة في فلسطين (40.3%) والاقبل في تونس (4.2%). في 2004 كان (16%)، EU-25 المعدل المتوسط في دول
- iv. **معامل جيني.** هذا المؤشر يقيس عم المساواة في الدخل²⁸. وبالرغم انه غير متاح بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط، لكن من الممكن مناقشة عدم مساواة شبيهة بشأن توزيع الدخل، حيث ان المعامل يتراوح بين 0.32 و 0.44 بالنسبة للتسعة دول، حيث تتوافر عنها بيانات.

هذه المؤشرات الاجتماعية التي تم تحليلها في هذا القسم لا تعكس فقط حالة جودة الحياة في المنطقة، ولكن أيضا موقف الفقر النقدي بالإضافة إلى الغير نقدي في كل دولة. وفي ضوء هذه المؤشرات، فإن الملامح الاجتماعية السكانية للفقراء في المنطقة من الممكن التعرف عليها من محاولة اجابة بضعة اسئلة تتصل بالموضوع.²⁹

هل الفقر ظاهرة ريفية ام مدنية؟ بصفة عامة، حدوث الفقر أعلى في المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق المدنية. ومع ذلك، فإن ظهور وامتداد جيوب الفقر أو أحياء الفقراء الكبيرة في المناطق المدنية يعطي مؤشرا على ان الفقر في المدن يزداد أيضا بالرغم من القابلية الاقتصادية للفقر أعلى في المناطق الريفية. في واقع الحال، هذه الاتجاهات يعزز بعضها البعض، حيث ان الظروف الاقتصادية الريفية الأعلى تحفز على الهجرة إلى المدن، حيث تظهر مدن الأكواخ أو أحياء الفقراء.

وعلاوة على ذلك، وفي المدن الكبيرة للمنطقة، فإن حدوث الفقر ينزع إلى التطور من النمط الريفي - المدني إلى ان يكون نمطا إقليميا جغرافيا. على سبيل المثال، في مصر، تطورت البنية الاقتصادية من الوضع التقليدي لتؤثر في توزيع الدخل الإقليمي ليتعدى التقسيم الريفي - المدني وأصبح اختلاف الفقر والتفاوت الاجتماعي عبر الإقليم ذو دلالة أكبر بكثير مع كونه الأسوأ في الوجه القبلي، سواء في المناطق الريفية أو المدنية. وفي تركيا، بالرغم من ان هناك اختلافات صغيرة في القابلية وحدثت الفقر بين المناطق الريفية والمدنية، فانه من الممكن ملاحظة اختلافات لها شأنها في حدوث الفقر بين أقاليم البلد. وعموما، يمكن القول ان هناك مفاضلة مكانية قوية في الرفاهية بين وداخل الأقاليم، ليس هذا فقط بشأن الثروة والموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية، ولكن أيضا في طريقة توزيع الخدمات الاجتماعية والعامه. هذا البعد يستقرئ ويعزز الاختلافات الإقليمية.

هل الفقر له علاقة بالنوع؟ مفاهيميا، يعد تأنيث الفقر مفهوما حديثا يلقي الضوء على حساسية المرأة للظروف الاقتصادية، حيث تشكل المرأة تقديرا 70

²⁷ نسبة السكان ذات الدخل اقل من 60% من متوسط حصة الفرد من الدخل.

²⁸ يختلف بين 0 و 1، حيث يدل الصفر على المساواة التامة والواحد على التفاوت الاجتماعي التام.

²⁹ مصدر المعلومات تقارير المنطقة وتقارير معينة عن الدولة من هيئات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية أو البنك الدولي. التفاصيل موضحة في قسم المراجع.



% من الفقراء و3/2 من الأمية في العالم، وهناك أدلة على أنها تتأثر بشكل حاد عن الرجل بأي تغييرات اقتصادية. وتقريبا في كل الثقافات، تعمل المرأة غالبا عدد ساعات أطول من الرجل. ومع ذلك، يظل معظم عملها بدون تقييم، ودون اعتراف به وغير مقدر.

لا يختلف عامل نوع الفقراء في دول شرق وجنوب البحر المتوسط عن هذه المفاهيم العامة: (1) معدلات فقر النساء أصبحت أعلى من معدلات الرجال في كل البلاد (2) عندما تتولى المرأة مسئولية "رب الأسرة" فإن حدوث الفقر يميل إلى الزيادة بسبب تأثيرات قلة وصول المرأة إلى التعليم وإلى سوق العمل. وهكذا بطريقة أو بأخرى، فإن تفاعل الفقر مع النوع ينتج دائرة كريمة حيث الأطفال الاناث في الاسر الفقيرة يحرمون حتى من التعليم الأساسي في فترة الطفولة، ستحرم بشكل كبير من مقومات سوق العمل عندما تكبرن، وهكذا، فإن النساء واطفالهن قدرت عليهن حياة الفقر.

هل الفقر متعلق بخصائص الوظيفة؟ يعتقد دائما ان الاشكال التقليدية للفقر ترتبط بالبطالة، ويرى البعض ان الحلول تكمن في إيجاد وظائف لهذه القطاعات من المجتمع. وما نواجهه الآن هو ظهور أشكال جديدة من الفقر، تسمى "الفقراء العاملون"، الذين يعينون في وظائف بمرتبات منخفضة وشاذة، غالبا في القطاع الحر للاقتصاد. هذا التقييم قد دعمته أدلة من دراسات الفقر في دول شرق وجنوب البحر المتوسط، مشيرا إلى النسب المنخفضة من البطالة بين الفقراء. ومن جانب آخر، فإنه في المناطق الريفية والمدنية من هذه الدول، هناك وجود ذو دلالة للفقر بين النساء خارج القوى العاملة. وعلاوة على ذلك، واخذا في الاعتبار ان حوالي 5/4 من الفقراء يعيشون في اسر يعمل عائلها في المنطقة، لذا يمكن القول ان المشكلة الرئيسية ليست فقط في الوظيفة أو فرص العمل، في ذاتها، وإنما أيضا أنواع الوظائف وظروف العمل والأجور المتماثلة. وحيث ان الفقراء العاملين يضطرون إلى قبول ظروف العمل والأجور المتاحة مهما كانت، فإن روائهم يكون خاضعا للدائرة البشعة. وكما يمكن التوقع، فإنه يمكن ملاحظة حدوث أقل للفقر بين أولئك المعينين في القطاع العام، بينما 4/3 من الفقراء معينون في القطاع الخاص، حيث يسود القطاع الحر، والوظائف الغير مستقرة والأجور المنخفضة.

يمكن القول ان الخصائص المهنية ترتبط بمخاطر الفقر. حيث تكشف بيانات سوق العمل بالنسبة لدول دول شرق وجنوب البحر المتوسط ان فئة المتحصلين على اجور اسبوعية يسودون على أشكال الوظائف الأخرى (تقريبا نصف العمالة الكلية: أي 50.6% بالنسبة لتركيا، و49.3% لسوريا). في المناطق الريفية، العمال العاطلين والموسميين مبتلين بالفقر أكثر من عمال اليوميات والأجور الاسبوعية، بينما فقراء المدن يعملون كعمال يومية وحرفيين (لا يستاجرون الآخرين ويعملون منفردين)، وخاصة في الخدمات والبناء. عموما، تتركز النسبة الأكبر من الفقراء العاملين في الزراعة والبناء.

هل الفقر متعلق بخصائص الأسرة؟ في المنطقة ككل، الاسر الأكبر التي تشمل كبارا في السن واطفالا من المحتمل ان تكون افقر من الاسر الأصغر. وذلك ببساطة بسبب ان الاسر الأكبر تحصل على حصة فرد أقل في الموارد، في عبارة مطلقة، بالرغم ان بعض السلع الانتاجية يشترك فيها كل اعضاء الأسرة. النزعة العامة هي ان الفقر يقترن بالعمر: فالاطفال الأصغر سنا هم الأفقر، والبالغين النشيطين ليسوا مثلهم فقرا، وكبار السن أكثر فقرا من البالغين، ولكن ليسوا فقراء كالأطفال. وفي هذا السياق، فإنه من الطبيعي ان وجود الأطفال يزيد مخاطر الفقر أكثر من وجود اعضاء مسنين.



للاسف، لا توجد معلومات متاحة عن انتقال الفقر بين الأجيال. ويعد تحليل هذا الموضوع مناسباً، وخاصة في دراسة الفقر التقليدي، والذي عادة ما تكون طويل الأجل بطبيعتها. ان أهمية تمييز الفقر طويل الأجل عن الفقر الحديث تكمن في حقيقة ان الاخير يتطلب اجراءات اضافية للتغلب على نتائج الفقر على شخصية وسلوك وثقافة الفقراء. هذه النتائج قد تعيق بشكل خطير نتائج ما تم بالفعل لمحاربة الحرمان واسباب الفقر، ويجب ان يتم التعامل معها منذ البداية الاولى لاي برنامج أو سياسة لمكافحة الفقر.

ما قيل في هذا القسم يظهر ان مجموعة الدول التي يجري عليها التحليل ليست متجانسة. فالجوانب المشتركة في نمط الفقر تسير جنباً إلى جنب مع الجوانب إلى بها جوانب ذات صلة بالامر بين دول المنطقة. فكلا من الميزات المشتركة والمختلفة يجب ان تؤخذ في الحسبان في صياغة أي توصيات.

6. أسباب الفقر

خلال العشرين سنة الأخيرة، يدعي رؤساء المؤسسات العالمية ان العولمة المستندة على مبدأ التنظيم الذاتي للسوق تحدث بشكل أساسي تأثيرات ايجابية ، نتجت عن ايرادات أعلى تولدت عن انتاجية أعلى. في حقبة الثمانينات، تاكد ان السياسات النقدية المقيدة وخفض ويزيد فرصة الوظائف. لهذا الغرض، GNPعجز الموازنة يسمح فقط بنمو إجمالي الناتج القومي تم ابتكار مصطلح "التنمية المستدامة" واستخدامه. وعرف النموذج، بعد سنوات قليلة، بـ "اتفاق واشنطن"، وتبينته مؤسسات دولية وخارج الحدود في تداخلاتها العملية. اهمل هذا الاطار المفاهيمي سلسلة من الظواهر السلبية الناتجة عن منطقه الداخلي نفسه: امتداد التفاوت الاجتماعي؛ وعجز الطلب الجماعي ان يتكيف "اوتوماتيكيا" مع المستويات المحتملة للنتاج؛ والتوزيع الغير عادل للمكاسب المتحصلة من كلا من التخصص ومن تخصيص المدخرات؛ وخسارة مناصب العمل، بسبب المنافسة المدمرة من خلال اقتصاديات متقدمة أكثر؛ هبوط كنتيجة منطقية في عرض الخدمات الادارية العامة، في تعريف المعايير البيئية ومبادئ امن العمل؛ الخ. كل هذه الظواهر السلبية اصبحت في نهاية الامر عوامل فاصلة للنمو الغير مستقر والهش والذي تواجهه الآن بعض الدول.

تطرح العولمة اسئلة جديدة، تتطلب توجيهها بطريقة عالمية. حماية حقوق العمال، وامان السلع الاستهلاكية، ومفهوم التنمية المستدامة، واهتمامات شبيهة أخرى تتطلب البحث عن ميزان بين النمو الاقتصادي الدائم، واستغلال الموارد وحماية البيئة، وبين حماية حقوق الإنسان العالمية الأساسية وحماية الاختلاف الثقافي. ليس الدين الأجنبي وحده - الذي تطور إلى علاقات اقتصادية دولية مشوهة لولبية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية -، ولكن أيضا التنظيم الضعيف للتجارة الدولية تحتم سياسات قومية ودولية وفوقومية كافية لجعل التجارة مفيدة لكل الاطراف المشتركة.

ياخذنا الاطار العام إلى مناقشة أسباب الفقر في المنطقة اليورومتوسطية، بعض منها داخلي، بينما الآخر يجب التفكير فيه عالمياً.

بالرغم من ان، على كل الأصعدة، تعرف المنطقة أنها غنية نسبياً بمواردها الطبيعية، فإن كثير من دول المنطقة تواجه تحديات لها شأنها من ناحية الفقر والحرمان الاجتماعي.

يؤدي تحليل الاسباب الداخلية للفقر إلى التقييم الاتي:



- **يرتبط الفقر بشكل وثيق مع التنمية الاقتصادية.** بالغم من التنوع الاقتصادي داخل المنطقة، وفيما يخص حصة الفرد من الدخل، والنمو والتركيب الاقتصادي، فإن بعض المتشابهات تبدو واضحة. اثر التباطؤ الاقتصادي في التسعينات في حدوث الفقر في المنطقة. وفي معظم الحالات، يعزى الاداء الضعيف إلى الانخفاض في نمو القطاع الزراعي والنمو الغير كفاء في القطاعات غير الزراعية (مثل التصنيع والخدمات) ليمتص تأثيرات الانخفاض في القطاع الزراعي التقليدي. وهكذا، يمكن ان يقال ان الاداء الاقتصادي البطئ ادى إلى انخفاض في مستويات المعيشة للأسر والى زيادة في الفقر، باعتبار النسبة الكبيرة من السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية.

تظل هناك حالتان كاستثناء؛ فلسطين وتركيا. ففي فلسطين، أكثر من ثلاث سنوات منعدم الاستقرار السياسي والانغلاق دفعت الاقتصاد إلى ازمة واثرت ذلك بشكل خطير على ظروف المعيشة والفقر. وفي تركيا، تاتي الازمة الاقتصادية في 2001، بالرغم من كونها مالية بطبيعتها، زاد قابلية الفقر للسكان وأولئك الذين يعيشون فوق خط الفقر³⁰

- **تأثر الفقر أيضا بالهجرة المتبادلة المدعومة، والتمدن والتوسع في الاقتصاد الحر.** هذا الموضوع له علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية. حيث لم تعد الزراعة كافية لدعم المعيشة، خصوصاً للفلاحين المعدمين والمنتجين الصغار (الذين لا يستطيعون أيضا الإستفادة من سياسات دعم الأسعار المختلفة المقدمة في التسعينيات)، وأولئك الذين يعيشون على الهوامش هاجروا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية للبحث عن فرص العمل والدخل. في كافة أنحاء المنطقة، في اواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات شهدت توسعا في الوظائف المدنية من خلال الوظائف الغير مستقرة وتتطلب مهارة منخفضة وباجور منخفضة، التي، من ناحية، زادت إشتراك قوة العمل ولكن، من ناحية أخرى، زادت قابلية الفقر حيث ان الدخل المتوفر من هذه الوظائف كان غير منتظم ومؤقت.

يجب ان يذكر أيضا التوسع في الاقتصاد الحر المقترن بالتباطؤ في القطاعات غير الزراعية، خصوصا في التصنيع، بالإضافة إلى البطالة المتزايدة في المراكز الحضرية. وهكذا، بين العوامل التي تحدد النواميس الخاصة بالفقر في المنطقة، لا يجب ان نركز فقط على الإرتباط بين البطالة وحدث الفقر، لكن أيضا الركود وتدهور الأجور والتوسع في الوظائف الغير مستقرة والحرّة.

- **نمو البطالة.** بالرغم من أن العوامل المختلفة تترابط ولا يجب أن تؤخذ منفصلة، يجب ملاحظة ان نمو البطالة عامل اخر يؤثر في الفقر في المنطقة.

في عبارات بسيطة، يشير هذا العامل إلى عجز النمو الإقتصادي في ضمان إيجاد وظائف. ويرجع ذلك ليس فقط إلى التغييرات التكنولوجية الموفرة للعمالة، ولكن أيضا إلى ممارسات التعاقد من الباطن الذي يفتح فرصا للوظائف الحرّة. وهكذا، بالرغم من أن المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم قد تكون حاسمة لإيجاد وظائف على المستوى المحلي، إلا أنها أيضا من المحتمل ان تصبح جيوب الوظائف الحرّة، حيث ان كثير من الفقراء العاملين لديهم وظائف

كما ذكر أعلاه، مهما تكن وثيقة صلة العوامل الداخلية للفقر، فإن أسباب الفقر لا يمكن أن تفهم تماما في عالمنا المعاصر بدون الآخذ في الحسبان متضمنات المحيط العالمي. في هذا

³⁰ البنك الدولي 2004؛ البنك الدولي 2005.



الخصوص، يجب البدء بتأكيد عدم الأمان والإضطراب طويل الامد الذي يؤثر على البعض من بلدان المنطقة، بسبب النزاعات التي لها وضع إقليمي لكنها أوسع كثيرا في منشأها ومضمونها.

بالإضافة إلى التركيز على دور السلام المستدام في تحقيق التنمية، يجب الأخذ في الاعتبار بعض الجوانب العالمية الأخرى، تحديدا الاتي:

- **لم تثبت العولمة فائدتها لكل الدول والشعوب.** لم يثبت العاملان اللذان يذكران عادة لوضيح نمو وتحول السوق العالمي - التحرر المالي والإبداع التقني - قدرتهما في تحقيق هذا الهدف، في غياب التنظيم الملائم.
- **لم ينظر الى مشكلة الدين الأجنبي في البلاد النامية كمصدر للظلم الاجتماعي وعدم الاستقرار الاقتصادي.** لم يتبنى الاتجاه المستمر لعولمة السوق القواعد الجديدة المطلوبة لضمان أن العولمة قد تعمل كآلية لضمان وتحرير جنوب العالم.

ويضع الدين المتزايد البلاد الفقيرة تحت ظروف متزايدة من التفاوت الاجتماعي بالمقارنة بالدول الصناعية الدائنة في الوقت الذي يشوه العلاقات الاقتصادية الدولية والتطور الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية.

ان الدين الخارجي لهذه الدول له تأثير سلبي أيضاً على إقتصاديات الدول الدائنة، فيقدر ما يعوق التوسع في التبادل التجاري وتوسيع أسواق البلدان الغنية، فانه يفيد الوظائف الخاصة ويساهم في تقييد تدفق الهجرة. كنتيجة لذلك، حتى أولئك الذين لا يقرون القيم مثل التنمية والتضامن يجب أن يقروا بالمنافع العامة لدعم الدول الأفقر.

عندما تطور زيادة الدين خارج أي سياق قانوني تم التفاوض والاتفاق عليه عالمياً، يضعف ذلك سيادة الدولة ذات السيادة، ويقود الدول المدينة في اتجاه التمزق، حيث تصبح غير قادرة على ضمان توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وهكذا، تقوض حقوق الإنسان الأساسية - أي الحق في الحياة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - بالإضافة إلى التكافل الإنساني.

- **التبادل التجاري غير المتوازن مع الاتحاد الأوروبي.** يعد التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي أساسيا. حيث تاخذ اوروبا حوالي 51% من صادرات دول جنوب البحر المتوسط وتورد لها حوالي 53% من وارداتها. يستمر شركاء البحر المتوسط في طلب، بدون نجاح، انفتاح اكبر لمنتجاتهم الزراعية في السوق الأوروبية، بسبب أهمية هذه المنتجات في هذه الدول ولانهم يتوقعون ميزات تنافسية على هذه المنتجات.
- **استثمار اجنبي غير كاف.** إن المستوى المنخفض للإستثمارات الأجنبية غير كاف والقاعدة المنتجة لهذه الدول تبدو غير ملائمة لدعم نمو دول شرق وجنوب البحر المتوسط وتحفيز عرضها المشروط في الأسواق. منذ 1997، يتدفق استثمار سنوي مشترك، ينبع معظمه من الاتحاد الأوروبي، ويتراوح بين 6 و 12 بليون دولار. بالمقارنة مع إجمالي الناتج المحلي لهذه الإقتصاديات، نجد ان هذا ضعيف جدا، ويساعد بالكاد لمعادلة المعدلات المنخفضة للتوفير الداخلي أو لتمويل العجز التجاري الرئيسي والدين الخارجي العالي الذي يؤثر على هذه الدول.

في المنطقة يعطي (FDI)علاوة على ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر تركيزا جغرافيا عاليا. من 1997-2003، 75 % من الاستثمارات تركزت في أربعة



دول: مصر وإسرائيل والمغرب وتركيا. تبرز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول سلوكا متقلبا بعض الشيء، يعكس تأثير المشروعات الاستثمارية الرئيسية المنفذة ضمن سياق عمليات الخصخصة في سنوات معينة.

وجه الاستثمار الأجنبي أساسا، خاصة في دول المغرب، إلى القطاعات التقليدية مثل الطاقة، القطاع الأساسي، والنسيج والملابس، وإلى حد اقل، السياحة.

قد يفسر النمو المنخفض للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة البحر الأبيض المتوسط جزئيا بحقيقة أن ضعف هذه الدول فيما يتعلق بعناصر الإقتصاد الكلي، ومناخ الاعمال والمخاطر السياسية، قد تكون أكثر تأثيرا من المنافع التي يعرضونها للانتقال إلى مكان آخر. قد يفسر هذا تفضيل المستثمرين لأوروبا الشرقية ودول آسيا معينة.

مع هذا، في السنوات الأخيرة، تطبق دول شرق وجنوب البحر المتوسط سياسات لجذب الإستثمار الأجنبي في محاولة لتسخير العملية المتزايدة لعولمة الإنتاج. تنظر عديد من الدول في المنطقة إلى جذب الإستثمار الأجنبي كبديل لقطاع الطاقة وإلى الإعتماد على الصادرات النفطية، وبادر البعض منهم منافسة مع المناطق الأخرى من العالم لكي تجذب الإستثمار الرأسمالي وتحسن مناخ الإستثمار.

7. جهود محاربة الفقر في دول شرق وجنوب البحر المتوسط

تعد محاربة الفقر مهمة معقدة، ليس فقط لأنها تحتاج لمواجهة الجوانب المختلفة، ولكن أيضا لأنها تتضمن اشتراك مختلف العوامل: الدولة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والهيئات الدولية. ولا يوجد نمط موحد لتصميم الجهود نحو محاربتة.

توجد مجموعة من البرامج المختلفة استهدفت المجموعات الضعيفة في دول شرق وجنوب دعم المواد الغذائية، وبرامج القروض متناهية الصغر، برامج الأشغال العمومية، البحر المتوسط والتحويلات النقدية والعينية. وليست كل هذه برامج حكومية، لكن البعض تم تطويره وتمويله بالتعاون مع هيئات دولية، ومنظمات غير حكومية نشطة أيضا.

بالرغم من أن البرامج التي تبنتها الهيئات الدولية الرئيسية (تحديدا، برنامج الأمم المتحدة للإنماء، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) تبدو أنها تتبع الإستراتيجية الدولية لتلك المؤسسات لمحاربة الفقر، وتظهر التجربة في دول شرق وجنوب البحر المتوسط ان هذه البرامج تعمل بالتعاون الوثيق مع الجهود المحلية.

وهكذا، أصبح صعبا تعريف أنواع الجهود المختلفة نحو محاربة الفقر وفقا للعاملين فيه، باعتبار الأعمال المتبادلة المبدولة. بالرغم من أن تنوع دول شرق وجنوب البحر المتوسط يجعل من الصعب التعميم، فإن هذه الجهود ممكن ان يقال أنها تتبع نمط عام. وفي هذا الخصوص، وتبعا لنوع التحليل الذي قام به البنك الدولي³¹، والذي اعتمد على التمييز بين الآليات الرسمية والحرّة، ستجرى دراسة عن الجهود القومية المبدولة وستناقش. فضلا عن عرض قائمة

³¹ البنك الدولي، 2002 .



كاملة للبرامج المنفذة في المنطقة، هذه الدراسة ستوجه للفئات الرئيسية التي شوهدت شرق وجنوب البحر المتوسط.³² على نحو شائع في دول

7-1 الآليات الرسمية

7-1-1 آليات داخل نظام الحماية الاجتماعي: في دول شرق وجنوب البحر المتوسط، تطورت نظم الحماية الاجتماعية من خلال نموذج النمو الاقتصادي في القطاع العام، حيث توفر المساعدات الاجتماعية والخدمات عن طريق الدولة. من خلال هذا الاطار، يمكن التعرف على ثلاث مجموعات من الآليات الرسمية: (أ) برامج المعونة الاجتماعية، (ب) برامج التامينات الاجتماعية، (ج) برامج سوق العمالة النشطة.

(أ) برامج المعونة الاجتماعية تشمل الإجراءات التالية:

- برامج عمل عامة، شغل عمومي، صممت لخلق الوظائف المؤقتة للعاطلين، بينما تم توفير البنية التحتية للمجتمعات الفقيرة. داخل دول شرق وجنوب البحر المتوسط، قدمت الجزائر ومصر هذه البرامج في التسعينيات، بإجراءات تعديل هيكلية. ومع ذلك، فإن تونس والمغرب لديها تقليد أطول في هذا المجال. الحقيقة أن البرامج في الغالب تعتمد على المعونات تعوق توجيه الحاجات المعينة للمجتمعات الفقيرة.
- الأموال الاجتماعية. كميزة مشتركة لأنظمة الحماية الاجتماعية الرسمية، هذه الأموال وجدت (أما من الحكومات أو من قبل المتبرعين) لإكمال الإنفاق الاجتماعي العام التقليدي، وهي تغطي مدى واسع من البرامج، من البنية الأساسية للصحة والتعليم إلى تنمية المجتمع والتمويل متناهي الصغر، وتستخدم مجموعة مختلفة من الوسطاء³³. داخل دول شرق وجنوب البحر المتوسط، يمكن النظر الى وكالة التنمية الاجتماعية الجزائرية، والصندوق الاجتماعي للتنمية المصري، تنمية مجتمع الضفة الغربية وغزة ومشروعات المنظمات الغير حكومية على أنها الأمثلة الرئيسية الثلاثة. ومن المؤكد، انه بالرغم من أن أهمية الأموال الاجتماعية في نظام الحماية الاجتماعي الشامل أو إيجاد الوظائف في المنطقة متنوعة وتظل معظم الوقت محدودة، فانه ينظر لمعظم الأموال أنها ناجحة من ناحية المخرجات³⁴.
- التحويلات النقدية والعينية يتم توفيرها من الحكومات القومية، عادة ما تدار بشكل عام ولكن، في بعض الحالات، بالاشتراك مع المؤسسات الخيرية المحلية (مثل المغرب). تشمل التحويلات العينية المساعدات الغذائية من خلال المدارس (تونس)، والمعونات الغذائية لكبار السن والمعاقين (المغرب)، والمعونة الغذائية للعاطلين (تركيا)، والبرامج الغذائية للامهات والأطفال (المغرب وتونس)، ومراكز التدريب للفقراء والاميين، والفتيات المهمشات، وملاجئ للاطفال في سن المدرسة والايام (المغرب وتركيا). وتشمل التحويلات النقدية مساعدات لكبار السن والمعاقين

³² مصدر المعلومات تقارير المنطقة وتقارير معينة عن الدولة من هيئات دولية مثل برنامج الامم المتحدة للإئماء أو البنك الدولي. التفاصيل موضحة في قسم المراجع.

³³ البنك الدولي، 2002.

³⁴ البنك الدولي، 2002.



- (الجزائر ومصر وتونس وتركيا) ومعونات عاطلين للأسر الفقيرة ذات الحاجة (الأردن وتونس وتركيا).
- الدعم الغذائي. شكل هذا الدعم لعقود عديدة عنصرا هاما لانظمة الحماية الاجتماعية الرسمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتراوح البرامج من الدعم الكلي إلى الانظمة الموجهة ذاتيا وبرامج التموين إلى شبكات الامان الموجهة، ولكنها تشمل فقط القمح ودقيق القمح (ماعدا في تونس، حيث يوفر لب الدقيق)، وزيت الطعام والسكر، يوجه غالبا كتخفيض في الاسعار للمستهلكين. وكاتجاه عام، يلاحظ ان الانخفاض في الانفاق العام بهذه البرامج في المنطقة خلال التسعينات معظمه بسبب الإجراءات الاصلاحية التي ظهرت في ازالة الدعم (الجزائر)، نقص السلع المدعومة وحاملي بطاقات التموين (مصر)، واحلال المعونات النقدية محل الدعم (الأردن) وتقديم اليات ذاتية الاختيار من خلال تنويع الجودة (تونس)³⁵.

(2) برامج التامين الاجتماعي تشمل الاتي:

- وتواجه (PAYG) نظام المعاشات. حددت معظم دول المنطقة نظام معاشات هذه الانظمة تحديات شديدة بخصوص اساءة استخدام الأموال المحصلة من الاقساط وفي معظمها دفع الحكومة ديونها بمعدلات عائد سالبة، وتعمل التحولات البشرية الكبيرة على زيادة معدلات التبعية، والبناء المؤسسي الضعيف للانظمة. لا يمكن النظر إلى المعاشات على أنها الية فعالة لمحاربة الفقر، ليس بسبب مبلغ المعاش، والذي يمكن القول انه عالي وكريم، ولكن لان التغطية قاصرة على الاقسام الرسمية للاقتصاديات القومية.
- تامين البطالة. تعتبر هذه البرامج أكثر حداثة في المنطقة. وكما يمكن ان يقال³⁶، فإن ظروف عدم التاكيد داخل نواميس سوق العمل تؤثر على الاتفاقيات التمويلية للنظام، وفي تحديد مبلغ المساهمة، مدة ومستوى الاستفادة، ومعدلات الاحلال. وعلاوة على ذلك، فإن نظام تامين البطالة يتعلق أيضا بالقسم الرسمي لسوق العمل و، هكذا، تحولت لتصبح اقل فعالية في محاربة الفقر مواجهة بذلك أولئك الذين تركوا خارج الاقتصاد الرسمي.
- برامج التمويل متناهي الصغر. يدار غالبا من المنظمات الغير حكومية، وتوسعت في العقد الاخير توسعا له شأنه. وتعتمد على اساس منطقي يهدف إلى " دعم وصول الاسر الفقيرة إلى الخدمات التمويلية الرسمية "، وتشبه هذه البرامج طريقة المساهمة في التنمية بصفة عامة، ومحاربة الفقر بصفة خاصة، بتوفير فرص للفقراء حتى يعتمدوا ذاتيا على انفسهم على المدى الاطول. وتقوم الهيئات الدولية بدعم التوسع في هذه البرامج، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للانماء. ويمكن القول ان توفير الخدمات التمويلية للفقراء يزيد دخل الأسرة والأمن الاقتصادي، ويبني الاصول، ويقلل الحساسية الاقتصادية للفقر، ويوجد طلب على السلع والخدمات الأخرى

³⁵ اقبال، 2006.

³⁶ البنك الدولي، 2002.



(مثل التغذية والتعليم والرعاية الصحية)، ويحفز الاقتصاديات المحلية³⁷. بالأخذ في الاعتبار دول شرق وجنوب البحر المتوسط، كما ذكر بعاليه، يعد التوسع في برامج التمويل المتناهي الصغر واضحا، ليس فقط في النمو ذو الدلالة للانتشار إلى ابعد الحدود، ولكن أيضا في هيمنة المنظمات الغير حكومية اعتمادا على أموال المنح.

(3) برامج سوق العمل النشطة تشمل الاتي:

- المساعدة في البحث عن وظيفة، والتي تغطي بشكل أساسي خدمات المشورة وتحديد الاماكن. ويمكن القول ان هذا البرنامج يصل إلى جزء من القوى العاملة بسبب، ليس فقط لانهم يعملون من خلال سجلات العاطلين في هيئات التوظيف، ولكن أيضا نقص أنظمة وتقنيات المعلومات الملائمة.
- التدريب المهني يغطي البطالة طويلة الأجل واعادة التدريب للعمال الذين تم تخفيضهم. وينظر إلى ذلك على انه لم يعد انجح من برامج مساعدة البحث عن وظيفة، حيث ان العجز الرئيسي ينبع من النقص في اماكن العمل بعد التدريب. يظهر الدليل الدولي أن هذه البرامج تعمل جيدا في مجال التوسع الإقتصادي أو عندما تنفذ كحجم صغير ومستهدف باحكام³⁸.
- دعم الاجور، غالبا ما يستخدم لدعم الباحثين عن عمل لأول مرة بتحويلات مباشرة للعمال والمؤسسات. التأثير الصافي لهذا الإجراء يظل غامضا. وكمثال، تظهر التجربة الجزائرية ان الدعم الموجه للعمال ذوي المهارات المنخفضة اقل من الحد الأدنى للاجور، وتعطى المؤسسات حافز لتشغيل العاطلين. ويمكن القول ان المؤسسات تستخدم هذه البرامج لتعيين العمال الذين كانوا سيعينون على اية حال فضلا عن العاطلين³⁹. لذا فإن اثر هذه البرامج على محاربة الفقر يظل محدودا تماما.

1-2-7 اليات خارج نظام الحماية الاجتماعي، يغطي الصحة والتعليم ودعم الاسعار والتنظيمات.

(أ) الصحة

هناك تحسن ذو دلالة في مستويات المعيشة والحالة الصحية للسكان في المنطقة، بينما تظل التغيرات عبر البلد. ومن الشائع تماما تأكيد الرابط بين الحالة الصحية والفقر، حيث انه يفترض انه ملازم للدخل المنخفض والصحة العامة الضعيفة ونقص مياه الشرب الامنة والتغذية الضعيفة والاكترساب الضعيف للتعليم بالإضافة إلى نقص الوصول إلى الخدمات الصحية. ويعتبر التامين الصحي سائدا في كل البلاد، بدرجات متفاوتة، حيث ان الخدمات الصحية تعتبر جزءا من أنظمة التامين الاجتماعي. وتغطي الانظمة العامة موظفي القطاع العام والعمال المعيّنين رسميا مع وجود عدم تكافؤ معنوي في التغطية، ليس فقط بالنسبة لعمال القطاع الخاص الغير رسمي، الذين يشكلون " الفقراء العاملين " بالمجتمعات، ولكن أيضا لبعض المناطق الريفية داخل المنطقة. وكما يعرف في كثير من الدول متوسطة الدخل، ان المستويات العالية من الانفاق

³⁷ براندزما وبورجرجي، 2004.

³⁸ البنك الدولي، 2002.

³⁹ البنك الدولي، 2002.



الخارج من الجيوب يخلق عبءا اضافيا على الاسر الفقيرة، التي تخصص حصة أعلى من ميزانياتهم لخدمات الرعاية الصحية. على سبيل المثال، في الجزائر، حصة الانفاق على صحة الأسرة بالنسبة لافقر 10% من سكان المناطق الحضرية هي ثلاث مرات أعلى من اغنى 10%، بينما هذه الحصة تتضاعف بالنسبة لسكان الريف. وفي تونس، النفقات الصحية، كحصة من إجمالي نفقات الأسرة، بالنسبة لافقر 5% من سكان المدن تصل إلى 1.2% من إجمالي النفقات، بينما بالنسبة لسكان الريف، تزيد حصة الانفاق إلى حوالي 2.1%⁴⁰.

(2) التعليم

في المنطقة، حققت الدول تعليم ابتدائي شامل وتحسينات في التعليم الثانوي والاندراج فيه. ومع ذلك، كما في حالة الصحة، فإن الوصول إلى التعليم ونوعيته امرا مشكوكا فيه بشكل كبير حيث انه لا توجد سياسات تعليمية مترابطة. يتزامن مع هذا الزيادة في حالات ترك المدرسة والاعادات، حيث ان كثير من حالات الترك هم اطفال من اسر فقيرة ومن المحتمل ان ينضموا لسوق العمل الحر خلال اوقات الضيق الاقتصادي. وحيث انه لا توجد سياسات مؤسسية موجهة بشكل خاص إلى الأطفال الفقراء، ستظل حالات القصور هذه كما هي. في مصر، معدل الاندراج في المدرسة بالنسبة للاطفال في أعلى خمس يظل فوق 80%، بينما معدل الاندراج في افقر خمس الاسر هو حوالي 58% و بالمقارنة مع 85% في المناطق الحضرية⁴¹.

i. دعم الاسعار والتنظيمات

1. دعم المياه. تجاوبا مع ندرة المياه الطبيعية في المناطق الريفية، فإن هذا الدعم غالبا يهدف إلى التغلب على المشكلة في حالة المنتجات المتعلقة بالتصدير. ويقول البعض ان هذا الدعم اوجد عدم فعالية بالنسبة للري عند مقارنة تكلفة مياه الري مع القيمة المضافة من الاناج الزراعي⁴². بخصوص انعكاس ذلك على القطاعات الأفقر في المجتمع، فإن النظام يتضمن تكاليف أعلى وحالات نقص عندما يقترن ذلك مع عدم ملاءمة البنية الأساسية. دعم البنية الأساسية والنقل. بالرغم من تنوع البرامج لتوفير البنية التحتية الأساسية والنقل للفقراء داخل دول شرق وجنوب البحر المتوسط، فإن الممارسة الشائعة هي الاحتفاظ بالسعر منخفضا، لضمان الوصول والقدرة على الشراء. ومع ذلك، " خدمة الفقراء اصبحت فقيرة " حيث ان البنية الأساسية وجودة الخدمات اصبحت تالفة، لان الإيرادات اقل من نفقات الصيانة، بينما يزداد الطلب. ومن المنطقي أيضا القول ان النقص في الخدمات الأساسية غالبا ما يتركز في المناطق الريفية الفقيرة، ليس فقط بسبب القدرة الاقل لمجموعات السكان الفقراء على تمويل هذه الخدمات، ولكن أيضا بسبب انهم يملكون تأثير سياسي اقل للضغط من اجل استثمارات مدعومة.

⁴⁰ البنك الدولي، 2002.

⁴¹ البنك الدولي، 2002.

⁴² البنك الدولي، 2002.



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- **مراقبة أسعار السلع الزراعية.** نظر لخضوع الانتاج الزراعي في المنطقة للتغيير نتيجة لظروف الطقس والمناخ، يتم حماية الفلاحين بدعم إنتاجي (معظمه في شكل تحويلات) في شكل ضمان حد أدنى من الأسعار، وأسعار توريد وتسليم إجبارية للسلع التي تحتكرها الدولة أو أسعار الدقيق والتي تصل إلى ما يفوق الأسعار المرجعية ودعم المدخلات للأسمدة أو البذور المحسنة التي تهدف إلى نشر التكنولوجيا الجديدة. لا يعطى البرنامج أولوية للمجموعات الأكثر احتياجاً والفقيرة من سكان الريف. ولهذا، يمكن القول بأن المزارع الكبيرة هي التي تستفيد من تلك الإجراءات، لأن المزارع الصغيرة منسبة على الزراعات الصغيرة ولا تستفيد من برامج الدعم هذه لعدم توفر فرصة الوصول إلى الأسواق.



7-2 الآليات غير الرسمية

أ- إدارة المحفظة الريفية

يعيش جزء كبير من الفقراء في المنطقة في المناطق الريفية، وفي الواقع، نادراً ما تصل آليات المساعدة الاجتماعية الرسمية إلى تلك الجماعات. إضافة إلى أن سكان الريف نادراً ما يستخدمون الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي والماء، والخدمات العامة الخاصة بالصحة والتعليم. في مثل هذه الظروف، كاستراتيجية وقائية، تطور الأسر الزراعية آلية إدارة المحفظة فيما يتعلق بإنتاج المحاصيل والمواشي، وموارد عمالة الأسر الزراعية. وتعتبر موارد العمالة العنصر الهام لأنه يتم توظيفها خارج المزرعة بشكل مؤقت أو موسمي، إما في الزراعة أو في المناطق الحضرية، لأن هؤلاء يميلون إلى إيجاد مصدر دخل أسري معقول رغم أنها مؤقتة أو غير منتظمة. وأيضاً، عند اعتبار تركيب الإنتاج الزراعي فيما يخص حجم المزرعة، يمكن لشخص ما القول بسهولة بأن الدخل خارج المزرعة بالنسبة للمنتجين الصغار (أي المزارع صغيرة الحجم مثل ما في تونس وتركيا) عادة ما يكون أكبر من الدخل في داخل المزرعة.

ب- دعم الأسرة والأقارب

تعتمد الأسر على الأقارب والعائلات للتغلب على الأزمات والحصول على الدعم من الموارد. وينظر البنك الدولي إلى هذه الأنواع من العلاقات على أنها "حيوية"⁴³، حيث يتم التغلب على جميع المخاطر بشكل فردي أو بتددها عن طريق رأس المال الاجتماعي المحسن للفقراء⁴⁴ في حالة فشل الفرد في ذلك. ولهذا، يؤكد هذا الاتجاه بشكل أساسي على إدارة مخاطر الأفراد مع تقوية العلاقات الاجتماعية، بدلاً من تدخلات الدولة التي دائماً ما يكون مشكوك بها في المجتمعات الفقيرة. وهذا ليس لإنكار أهمية آلية الدعم هذه، لكن لتوضيح الاتجاه الحالي للفقير وعدم المساواة في المنطقة التي قد تضعف الدعم العائلي (عاماً يأخذ شكل تحويلات من الأطعمة والمواشي وغيرها) عند عجز الأقارب المعتادين على تقديم المساعدة للمحتاجين على القيام بذلك نظراً لاحتياجهم أيضاً⁴⁵.

ج- المساعدات الخيرية

في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمثل المساعدات الخيرية جزءاً هاماً من شبكة الأمان. إما بدفع الزكاة ومؤسسات الوقف⁴⁶ أو عن طريق الكنائس المحلية المستندة إلى الجمعيات الخيرية، ينتشر مثل هذا النوع من المساعدات في المنطقة، جزئياً بسبب نقص أو عدم كفاية مؤسسات شبكات الأمان الجيدة لحماية الفقراء. هذه المساعدات ليست دائمة وتعطى على أساس خاص ولا يمكن للفقراء الاعتماد على مثل هذا النوع من المساعدات غير النمطية والتمييزية. وتوضح الأدلة أنه في حالة فلسطين، حيث تنتشر أنماط المساعدة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية تقدمها الجمعيات الأهلية والخيرية باستخدام الموارد المجمعمة من الزكاة والوقف، حماية اجتماعية برعاية الدولة تزداد مع زيادة إمساك السلطة الفلسطينية بزمام الأمور.⁴⁷

⁴³ البنك الدولي، 2002، صفحة 50.

⁴⁴ يشير رأس المال الاجتماعي إلى القيم الجماعية للعلاقات الاجتماعية والنزعات التي تنشأ من هذه العلاقات لعمل أشياء بعضها البعض (بتنام، 2000).

⁴⁵ انظر بوجرا وكيدر، 2003. دراسة حالة في تركيا، والبنك الدولي، 2004، للصفحة الغربية وغزة، أشكال مختلفة من أمثلة الدول الأخرى، توضح هذه الدراسة ضعف آليات الدعم غير الرسمي في مخيمات اللاجئين كنتيجة للتشنت وفقد الملكية.

⁴⁶ الزكاة هي المدفوعات الإلزامية الوحيدة على الأغنياء للفقراء في رمضان والوقف هو مؤسسات خيرية يؤسسها الأغنياء لتوفير المساعدة أو لدعم أنشطة معينة مثل التعليم، إلخ للفقراء.

⁴⁷ البنك الدولي 2002



في بداية القسم 6- "أسباب الفقر" - تم التأكيد على بعض الدلالات والتحديات الهامة التي يجب على العالم النامي مواجهتها، في سياق الاقتصاد المعولم. وتلك هي أعظم التحديات التي على الانسانية مواجهتها ولا يمكن معالجتها بشكل مناسب بالسياسات الوطنية وحدها. مطلوب إجراءات على المستوى العالمي، تتضمن الإصلاح الحتمي للمؤسسات الدولية ذات الصلة والتي يبدوا عليها الآن عدم قدرتها على معالجة تلك المشاكل بشكل فعال. في القسم الأخير، تم تقديم بعض التوصيات في هذا الشأن.

8 نحو بناء المستقبل

8-1 الفقر والتنمية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية هي أهم وسيلة لمكافحة الفقر. والنمو المستدام شرط ضروري للتغلب المضطرب على بلاء الفقر.

كان من الواضح أن تقليل عدد الأشخاص العائشين في فقر تام في العالم بنسبة 137 مليون، الذي حدث أثناء عقد التسعينات 1990-2000، كان سببه الأساسي هو التقدم في الصين والهند. وأثناء تلك الفترة، زاد الفقر التام في العديد من المناطق الأخرى، خاصة في دول الصحراء الأفريقية (زيادة قدرها 82 مليون في 10 سنوات)⁴⁸. التنمية غير متساوية مطلقاً بين الدول وفي داخلها. **ولهذا فإن الرهان ليس التنمية وحدها، لكن تنمية عادلة ومتماسكة.**

لقد تغير تحد التكافل في العقود الأخيرة. وبعيداً عن الإجراءات التي تستحق التقدير التي اتخذتها أعداد كبيرة من الجمعيات الأهلية، يجب أن تعالج السياسات الكلية ليس فقط اهتمامات الاقتصاديات الصغيرة -رغم ضرورتها- بل الاحتياجات الحقيقية والمتغيرة ومشاكل الناس أيضاً.

حاول الاتحاد الأوروبي الاستجابة لهذا التحدي الذي يواجهه، بتبني استراتيجية لشبونه، استناداً إلى المحاور البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ركزت الاستراتيجية على المعرفة كمحرك أساسي للتقدم. ولهذا يمكن النظر للتنمية البشرية ليس على أنها عبء لكن وسيلة للتنمية متاحة للجميع. مثل هذا الاتجاه ليس حصرياً للدول المتقدمة. مع بعض التعديلات التي قد تكون ضرورية، يوصى بها للدول الفقيرة أيضاً.

التحسين في الاستقلال الشخصي ضروري لكنه لا يجب أن يعوق الترابط والاحتياجات المتبادلة بين الأشخاص. يتطلب الاتجاه الجديد نحو التنمية فهم عواقب الاختيارات الشخصية للبدء بتأثيرات الاختيارات الاستهلاكية للأغنياء، على حساب الفقراء. **ويتضمن التحدي الأخلاقي الذي يواجهه العالم أشخاص وجماعات وحكومات وتساؤلات على جميع مستويات القرار؛ محلياً ووطنياً وعالمياً.**

8-2 مكافحة الفقر واستراتيجية الاقتصاد الاجتماعي



من المتعارف عليه أن عملية برشلونة رغم غناها وفائدتها، إلا أنها لم تعط توكيداً خاصاً على مكافحة الفقر. من الحقيقي أن بعض محاورها تتضمن تأثيراً إيجابياً غير مباشر على الفقر، لكنه لا يعط هذا الهدف الأولوية. وعلاوة على ذلك، لا يبدو الفقر على أنه اهتمام أساسي في الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

على كل دول وضع سياستها الخاصة بها، لكن يجب تواجد استراتيجية يورومتوسطية مشتركة. يجب يكون لبعثة مراقبة مكافحة الفقر الوضع المطلوب لسماعها على مستوى صناع السياسة الحكوميين.

حددت الأمم المتحدة أهدافاً واضحة للحد من الفقر، وتحديدًا في سياق إعلان الألفية. سيكون من الصعب فهمه إذا ظلت دول حوض البحر المتوسط بعيدة عن الزخم العالمي حول السعي الأساسي نحو تحقيق العدالة والسلامة في العالم. وهذا يدل وفوق كل شيء على الإرادة السياسية.

حماية استقلال كل دولة في اختيار الوسائل لتحقيق الهدف، تبدو الاهداف التالية مقبولة على نطاق واسع:

- تلبية الحاجات الأساسية لسكان العالم (من بين الأشياء الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم والإسكان والبيئة)؛
- البرنامج التعليمي للأطفال من العائلات الفقيرة (تساوي الفرص في الوصول والنجاح)؛
- عمل مقبول للجميع؛
- الحماية الاجتماعية والإرشاد للباحثين عن عمل؛
- إعادة تشجيع أنظمة الحماية الاجتماعية، موفرة الفوائد الاجتماعية الأساسية وضمان الحد الأدنى من الدخل لأكثر الفئات حرماناً؛
- سياسة الأسرة (علاقتها بالعمل، الدور التعليمي للأسر، المدارس بالنسبة للآباء، سياسة العمل المنزلي)؛
- سياسة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشيوخ، تشجيع استقلالهم؛
- مكافحة الانمط الجديد من الاستغلال والاتجار بالبشر.

وبالنظر إلى هذه الأهداف، يجب أن يكون هناك اهتمام بتشجيع المواطنة للفقراء.

من أحد صفات الفقر أنه يؤدي إلى فقدان الفقير لجميع أشكال القدرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن ينقل البرنامج الذي يكافح الفقر إلى الفقراء مسؤولية كونهم مواطنين "عاديين" ويتحكمون في حياتهم ومستقبلهم بأنفسهم. وهذا يدل على أن الفقير يجب أن يكون أول عامل في تطوير نفسه والمشاركة في القرارات التي تخصه.

وعادة ما تنظر الفكرة العامة عن المواطنة إلى أن الحقوق المدنية والسياسة فقط. ومع ذلك، لا تنفصل تلك الحقوق عن ما يسمى "المواطنة الاجتماعية"، المعنية أساساً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. من ناحية أخرى، من الواضح بشكل متزايد أنه يجب تكملة الديمقراطية الممثلة مع بعض أبعاد المشاركة الديمقراطية، لتحسين مشاركة جميع المجموعات الاجتماعية في عملية التنمية.



8-3 تحديد أفضل طرق مكافحة الفقر

جلبت تنمية الاقتصاد العالمي تغييرات اقتصادية واجتماعية تؤثر بشدة على مجتمعات حوض البحر المتوسط. وعلى كل دولة إيجاد طريقة اتخاذها للإجراءات. ولا يمكن أن يتضمن الإجراء العالمي نموذجاً جاهزاً مفروضاً على سياقات ومواقف مختلفة. وهذا التنوع في الظروف والخبرات يتطلب سياسات اجتماعية واقتصادية على المستوى الوطني. وفي الواقع، كما هو موضح أعلاه، يجب أن تكون كل دولة مسؤولة عن إيجاد أسلوب إدارتها الخاص بها. ومع ذلك، **يمكن أن تقدم استراتيجية منسقة من دول حوض البحر المتوسط دعماً جوهرياً وإطاراً عاماً للمبادرات الوطنية.**

وأحد ميزات التغييرات الحالية هو اقتصاد السوق الحر المتجه نحو العولمة السريعة موحداً وبشكل مطرد لثقافة جديدة للأنشطة الاقتصادية وحتى للعلاقات الانسانية. وتولد هيمنة المنطق المالي عملية تهميش واستبعاد للأقسام الضعيفة من السكان، ضاربة الأشكال التقليدية للترابط وتؤدي كثيراً الأشخاص الذين لا يستطيعون كسب معيشتهم بأنفسهم. وخاصة هذه هي حالة الشباب العاطلين عن العمل والأشخاص المعالين بسبب الإعاقة أو السن. **من الهام فهم واستئصال الآليات التي تترك جزءاً من المجتمع بجانب الطريق من أجل التنمية.**

إن الاتحاد الأوروبي لا يهرب من هذه القضية ويواجهها، وتحديداً في استراتيجيته الشاملة، والمنافسة بين الطلب على التنافسية ومتطلبات السياسة الشاملة. تتعرض دول جنوب وشرق البحر المتوسط مباشرة للمنافسة الاقتصادية، بل من الصعب عليها تأسيس أولويات اجتماعية تضمن مستقبل وتماسك مجتمعاتها. في الواقع، رغم أن الفقر المطلق أقل درامية في تلك الدول عنه في بعض المناطق الأخرى من العالم، نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد بطيئاً جداً ومعدلات البطالة مرتفعة جداً خاصة بين الشباب.⁴⁹

الفقر يضر بالمجتمع ككل. يعد الأسلوب الذي يتم معالجة مواقف الفقر في أي حالة هو مؤشر العدالي في هذا المجتمع. فهو ميزة ثقافية وبنية أخلاقية لهوية المجتمع.

يجب النظر إلى مكافحة الفقر على أنها سعي مشترك لشعوب حوض البحر المتوسط وتحدد بوضوح كما هو في عملية برشلونة.

8-4 إشراك من يعانون من الفقر المفرط

الفقر ليس حالة متجانسة. فيوجد أنواع مختلفة من الفقر منها أكثر الأنواع خطورة الفقر المفرط والفقر طويل المدى. الفقر ليس موقف حرمان بدني فقط. إنه يؤثر على الفقير في جميع مناحي حياته الشخصية والبدنية والنفسية والثقافية والسلوكية. فهو يقلل من الثقة بالنفس واحترام الذات. وكلما اشتد الفقر وطالت مدته كلما زاد تأثير الشخص بهذا الموقف بدجة قاسية.

القمة الدولية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن - مارس 1995) كانت واضحة في تقرير أن "الفقر المفرط هو إهانة لشرف الإنسانية"⁵⁰.

⁴⁹ Femise2005 تقرير

الأمم المتحدة، تقرير عن حقوق الانسان والفقر المفرط، مقدم من المراسل الخاص السيد/ ليندرو دييوسي، يونيو 1996⁵⁰



إن عملية تحديد الأشخاص المعرضين للفقر أو المتضررين جوعاً لتضمينهم في المشاريع تؤكد أنه هذه المشاريع تعالج مشاكل الاستثناء بما يضمن عدم تخلف أي شخص. وعلى نطاق أوسع، تواجه برامج مكافحة الفقر صعوبات بالغة في الوصول إلى هؤلاء الأكثر حاجة. ولهذا، فإن الحاجة إلى معلومات كمية وكيفية أفضل عن المجموعات الأفقر في كافة المجتمعات، والحاجة إلى تقييمات كمية وكيفية للفقر المستمر وفعالية وفشل استراتيجيات التخلص منه والحاجة لضمان اتخاذ الإجراءات المطلوبة بالشراكة مع أكثر الجماعات تعرضاً للفقر، بدلاً من التركيز على الفقراء المتوسطين. إذا كنا بصدد إنشاء شبكة أمان اجتماعية للجميع، فيجب العمل على البدء بهؤلاء غير المعترف بهم وغير المسموع عنهم وغير المرئيين.

أكثر الجماعات تضرراً مختفية من الأحصاءات. غير مرئيين لمن يقوموا بتسيير سياسية التنمية، وفي خطر دائم من تجاهلهم. أو حتى سحقهم بواسطة عملية التنمية. وعلاوة على ذلك، نمو التفاوت داخل الجماعات المتضررة، بدرجة كبيرة، غير ظاهر في التقييمات الحالية. ومع ذلك، الفقراء في مجموعهم ومن منهم في فقر مفرط، خاصة، المتضررين في حق الحرية الأساسي. في الواقع، **الحق في الحرية لا يمكن فهمه دون تلبية الشروط الضرورية لممارسته، وأولها إمكانية تلبية احتياجات الانسان الأساسية.**

إحدى الصعوبات الموجودة في مكافحة الفقر، الأحوال الاقتصادية غير المرضية وتكاسل المشاركين المعنيين. **انخفاض مستوى الإجراءات الوطنية والأوروبية ضد الفقر، تعد مؤشر إلى سبب التكاسل.**

مكافحة الفقر ليست قضية أمان اجتماعي أو رفاهية فقط، بل تتضمن سياسة عاملة وسياسات خاصة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى الحاجة إلى الاتجاه العالمي نحو الفقر على المستوى الدولي.

لن يتراجع الفقر المفرط ما لم يشعر جميع المواطنين داخل البلد وعبر حوض البحر المتوسط بالمشاركة. رغم كل الجهود، المجموعات المتأثرة مباشرة في جميع الدول، أي ضحايا الفقر والاستبعاد، نادراً ما يشتركوا في التعريف والتطبيق والتقييم للأهداف والإجراءات المتخذة. فمشاركتهم، حسب خبراتهم الشخصية، ليس مرضياً عنها.

8-5 الحوكمة

تعتمد كفاءة الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في منطقة اليورومتوسط -إلى حد كبير- على الحوكمة الرشيدة، أي على التنظيم الجيد للإدارة العامة والتعاون المتجانس مع الشركاء الاجتماعيين، والمجتمع المدني والهيئات الدولية.

ويجب التعامل مع ظاهرة المركزية المفرطة المصحوبة بالاقصاد الحر ونقص الشفافية في التعامل بين القطاع العام والخاص بحيث تقل تكلفة سياسات مكافحة الفقر وتزيد إنتاجيتها.

وستساعد المشاركة النشطة للشركاء الاجتماعيين والجمعيات الأهلية كثيراً في إنشاء نظام العلاقات التعاقدية بين الحكومة والمجتمع لتمكين المنظمات الدولية من تأسيس اتصال مباشر مع المناطق الفقيرة بشكل أكبر.

قد تتمكن من فهم الحوكمة الرشيدة بشكل أفضل بتمييز *الاتجاه الحقيقي عن اتجاه* حيث يعتبر *الاتجاه الحقيقي* احترام الحقوق والحرية وتوسيعها مسألة وراثية في *أداة التنفيذ*. عملية التنمية، وأن الفقر يدل على نكران الحريات والحقوق الأساسية. ويركز اتجاه أداة التنفيذ



على فعالية الحقوق والحريات كأدوات محضة. واتباع الاتجاه السابق، ضمن برنامج الأمم (حقوق الانسان في المفهوم الأساسي للتنمية المستدامة. UNDP المتحدة للتنمية)

ويجب بذل مجهود خاص لتسهيل تكامل القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. ويمكن أن تشجع عملية تبسيط الأنظمة والقواعد في دول الاتحاد الأوروبي وشرق وجنوب البحر المتوسط المضمنة في عملية برشلونة على دخول الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي المهيكّل.

وعلى ناحية أخرى، إن التضارب في القوانين واللوائح أو عدم وجودها يوجد التعقيد الإداري ويشجع الفساد. ويوجد لدى دول شرق وجنوب المتوسط قوانين كثيرة وصعبة التفسير. والنتيجة الخطيرة لهذا الموقف هي ظهور مناخ انعدام الثقة في النظام ومصداقية هيكل الدولة.

ولهذا فإن تبسيط القوانين واللوائح والتدريب المطور للموظفين المدنيين ومعايير انتقائهم المرتفعة، وتأسيس وكالات مستقلة بها موظفين مناسبين لضمان تنفيذ برامج مكافحة الفقر بأسلوب شفاف، هي بعض من السمات الرئيسية التي يجب أن تتضمنها جهود تحسين الحوكمة الرشيدة.

الحوكمة الرشيدة مناسبة بشكل متوازن على المستوى الدولي. ومن إحدى أكثر المشاكل خطورة للحوكمة العالمية هي عدم العدالة بين القوة الاقتصادية للدول. وترجم عدم العدالة هذه إلى نقاط قوة في التفاوض تختلف بحدة بين الدول الغنية والفقيرة. وفيما يلي بعض التوصيات الخاصة بهذا الأمر.

6-8 دور المجتمع المدني المنظم

إن دور الحكومة والقطاع الخاص في محاربة الفقر معروف جيداً. وهو كاف للتأكيد هنا دور المجتمع المدني المنظم.

وبغض النظر عن المستوى (المحلي أو الوطني أو ما وراء الدولي)، تعرف الجمعيات أساساً على أنها مجموعات من الأشخاص في تفاعل مستمر مع بعضها البعض، تحركها الهيئات والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، تميل في بعض الأحيان إلى تشجيع تجمع الأشخاص في مجموعات معينة. والمجتمع المدني أحد أكثر المؤسسات تمثيلاً مقابل تلك المجموعات.

أحد الأهداف الثلاثة لإعلان برشلونة هو "التقارب بين الناس عبر الشراكة الاجتماعية ولهذا، فقد والانسانية الهادفة لتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين الجمعيات المدنية"⁵¹ تم تأسيس الدور النشط المحتمل للجمعيات المدنية وخصوصاً المجتمع المدني المنظم، كأداة تشجيع لتسوية العلاقات والتعاون في سياق الشراكة اليورومتوسطية، التي تم تمثيلها في معظم الأحوال بالمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة، على أعلى مستوى متوقع. ويمكن أن تلعب هذه الهيئات أيضاً دوراً حاسماً وتحديداً في سياق الشراكة اليورومتوسطية فيما يخص التغييرات الواردة بواسطة العولمة، وتحديداً في تحويل العديد من القضايا من المستوى الوطني إلى العالمي.

يجب أن يتم تشجيع تطوير مجتمع مدني منظم حيوي بقوة. ويجب ضمانه بالتشريع الذي يتيح للمواطنين تحمل المسؤولية الجماعية بحرية في قضايا تهم الناس. فهذا الأمر عامل حاسم في مكافحة الفقر لأنه يسمح للأطراف والأشخاص المعنيين ذوي النوايا الحسنة باتخاذ إجراءات مباشرة على الأرض.



ويجب أن تكون الأحوال الاقتصادية والاجتماعية محددة وتؤثر على قدرة كل شخص في ممارسة حقوق المواطنة. ورغم أن الديمقراطية السياسية مدركة بحق كعامل رئيسي في الديمقراطية، لا يجب أن تتجاهل القوات الأساسية في المجتمع المدني. ويقلل ضعف المجتمع المدني من الديمقراطية السياسية.

ويجب الاعتراف أنه في وجود المجتمعات الحالية، توجد مجموعات كثيرة معنية تنتمي إلى المجتمع المدني المنظم تفوق الشراكات الاجتماعية "التقليدية" (جمعيات أصحاب العمل والعمال). ومع ذلك، تستمر الجمعيات المدنية في لعب دور رئيسي في حوار اجتماعي لا يزال آلية رئيسية في الديمقراطية التشاركية. ولهذا، فإن حرية الجمعيات ضرورية وتتطلب ضمانات قانونية حاسمة والتعددية هي علامة لهذه الحرية.

7-8 صندوق النقد الدولي

وفي الدول الناشئة، تثير الأزمات المالية مقاطعة تدفق الموارد التي تلمس الأساس الضروري للتنمية وتوجد عمليات هبوط العائدات الدرامية. وقد تتفاقم عمليات هبوط العائدات بشكل أكبر بالعروض التشغيلية لصندوق النقد الدولي المطالبة بمساعدة البلد المعني. وفي الواقع، من بين الحلول التي يعرضها صندوق النقد الدولي بشكل تقليدي، تبرز عادة زيادة معدلات الفائدة الداخلية وتقليل الواردات. لقد ثبت بالتأكيد تنافر تلك الإجراءات.

القضايا التالية هي بعض القضايا الأخرى العديدة. ولقد لفتت الانتباه مؤخراً.

القضية الأولى تتعلق بالسؤال التالي: هل تعد الموارد المالية المتوفرة من قبل صندوق النقد الدولي الكافية لمواجهة أزمات السيولة إجراءً مقنعاً لمعالجة المواقف الحرجة؟

القضية الثانية المتعلقة بالقدرة على منع أو التخلص من ظاهرة تشوه الحوافز للعملاء الاقتصاديين ("الأخطار الأخلاقية") التي ينوي دور مدير الأزمة والنصير الأخير إنشاؤها. وهذا نظراً للحقيقة أن التمويل الممنوح من قبل صندوق النقد الدولي هو في شكل قروض وليس مساعدات، لكن، ونظراً لأن معدل فائدة هذه القروض منخفض عن معدل السوق، وتحصل الدول الدائنة على دعم.

ومن ناحية أخرى، عملية توفير التمويل المالي ليست نموذجاً للنصير المالي الأخير الذي يحتاج لوقت قصير وموارد مالية أكبر من الحد الأقصى للضرورات المطلوب مواجهتها. ومع ذلك، في الأعوام الأخيرة، اكتسب الصندوق النقد الدولي أدوات جديدة مثل إمكانات الاحتياطي الإضافية التي تمثل خط التدخلات قصيرة الأجل لتوسيع -في وقت قصير جداً- الائتمان الزائد مقارنة مع حصص الدول المنفردة بشكل حقيقي.

وتم الإعلان عن عرض في ديسمبر 2003 من قبل المستشار غوردن براون، من أجل إيجاد موارد ضرورية لإلغاء ديون الدول الفقيرة، يتضمن إعادة تقييم احتياطات الذهب لصندوق النقد الدولي (حوالي 103.4 بليون أوقية) واستخدامها في تمويل إلغاء الديون للدول النامية ضمن متطلبات معينة.

8-8 إيجاد موارد جديدة

(، للمرة الأولى، في يناير 2003 IFF تم الإعلان عن عرض مركز التمويل الدولي) بواسطة حكومة المملكة المتحدة، بهدف إيجاد موارد ضرورية لمواجهة مشاكل الدول الفقيرة.



ويشير -خاصة- إلى أهداف الألفية للتنمية للأمم المتحدة، وتم إعادة تعريفه في 2002 في مونتيري.

ينشأ عرض مركز التمويل الدولي من الحاجة لتأكيد التوفر الفعال للموارد المالية الضرورية ولزيادة كمياتها للدول الأفقر. يفترض إعلان مونتيري وصول تعهدات الدول المانحة ومع ذلك، نظراً لأن ظروف معظم المالية إلى 0.7% من إجمالي الناتج الوطني حتى 2015.⁵² سندات الموازنة العامة لهذه الدول، تنشأ شكوك جدية في إمكانية تحقيق مثل هذا الهدف.

ويمكن أن تتيح آلية مركز التمويل الدولي نقوداً إضافية (تقدر بنحو 50 بليون دولار أمريكي في العام) مستمدة من السوق المالي الدولي. وستتضمن إصدار سندات تستند إلى تعهدات طويلة المدى ملزمة للدول المانحة وتأكيد إعادة صرفها لحاملي سندات الائتمان استخدام التدفقات المستقبلية للمدفوعات لمثل تلك الدول. وسيتم تنفيذ توفير الموارد المالية عبر آليات ثنائية ومتعددة الأطراف قيد الاستخدام بالفعل، كلاهما في شكل موارد مالية ولتقليل الديون. العالم الاقتصادي المطلوب حمايته ستكون استثمارات طويلة الأجل. وسيتم إصدار السندات طبقاً للتعهدات طويلة الأجل لمونتيري وإعادة صرفها بعد عام 2015. وستتضمن الميزة الإبداعية للعرض السماح للدول النامية لزيادة الاستفادة من الاستثمارات طويلة الأجل.

ولهذا، تمكن مركز الدولي للتمويل تمثيل إضافة للتعهدات طويلة المدة للدول المانحة التي تقوم بالتغطية الفورية للموارد المطلوبة مع العمليات التي يجب على الدول اتباعها للوصول إلى الهدف الموضوع وهو 0.7% من إجمالي الناتج الوطني.

يجب على العرض إجراء المزيد من الدراسة الفنية. بعد التقييم المبدئي لقابلية تطبيق العرض، يعمل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عليه عن طريق لجنة صندوق النقد الدولي ولجنة التنمية. وحتى الآن، تم الحصول على مساعدة عامة نسبية من الدول النامية والمؤسسات الدولية وبعض الجمعيات الأهلية إلخ. ومع ذلك، فما زال ارتباط المشاكل ونطاقها والتقييمات المرتبطة بها ضخماً.

8-9 التجارة الدولية

تتطلب العولمة حوكمة عالمية فعالة، أقرب للروابط التجارية بين الأمم، واستثمار أجنبي مباشر وتدفقات رأس مال. ولهذا، تتضمن القواعد على المستوى العالمي تأثيراً قوياً على السياسات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

وطبقاً لجوزيف شتيجلتزر الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد "العولمة اليوم ليست ولا العمل كثيراً لأجل البيئة. وليست العمل لاستقرار العمل لصالح العديد من فقراء العالم. وبالنسبة للبعض، هناك إجابة سهلة: البعد عن العولمة. وهذا الأمر (...). الاقتصاد العالمي. ليس عملياً ولا مرغوباً (...). فالمشكلة ليست مع العولمة لكن مع كيفية إدارتها."⁵³

ولهذا تثبت العولمة فائدة لجميع الدول والناس، ومن الضروري أن الحكومة والهيئات البرلمانية، مع منظمة التجارة العالمية والهيئات الاقتصادية والمالية الدولية وتنظيمها بهدف تطوير الانسانية والدفاع على اختلافاتها الثقافية.

تركز مبادئ عولمة السوق، المجمع تحت اسم "إجماع واشنطن" على التجارة والاستثمار وفقدان الاستثمار والخصخصة والعجز العام المرتبط بأوضاع مؤسسية معينة. ومن

⁵³ الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي حول التمويل من أجل التنمية، مونتيري، المكسيك، مارس 2002 <http://www.un.org/esa/ffd/0302finalMonterreyConsensus.pdf> - أنظر 214 ب، س، ك، و، نيوجنوب، أهيلع، امرو، ملوعلا (2002) هي ج زتلجيتش⁵⁴



ناحية أخرى، أضاف مفهوم "التنمية المستدامة" اهتمامات جديدة في صنع السياسات الاقتصادية التقليدية، تحديداً في نواحي البيئة والفقر والحد من عدم العدالة في العائدات. بالنسبة للدول الأفقر، قد يذكر شخص ما التنازل على الديون أو تقديم آليات ضريبية عالمية.

وفي هذا الخصوص، من الضروري تنفيذ المبادرات، خصوصاً، ذات الأهداف التالية:

- تأسيس نموذج جديد للتعاون الدولي، لم يعد مركزاً بشكل شامل على الحكومات، لكن يشمل أيضاً مشاركة هامة ومباشرة للأطراف الخاصة والبنوك والمنظمات الطوعية؛
- تقليل الإجراءات المضادة للمنافسة داخل نظام الإنتاج العالمي؛
- فتح الأسواق للدول النامية؛
- دعم حاسم وهام للتنمية؛
- وصول أوسع للتكنولوجيا، خصوصاً تنشيط -في الدول الفقيرة- سياسة لتحسين المهارات التكنولوجية؛
- تحديد موارد جديدة لوضع سياسة مساعدات لزيادة الوظائف وجودة العمالة وإجراءات تقليل وتحويل الدين العام في الدول الغنية؛
- تصحيح التشوهات الموجودة في السوق المالي العالمي، بدءاً بتوزيع متساو للتدخلات الأجنبية؛
- تشجيع القيم العالمية واحترام حقوق الانسان ودعم الهياكل الديمقراطية؛
- إنجاح مجموعة قواعد ثنائية الأطراف دقيقة لانتقال الأشخاص.

وبالمثل، لا يزال موضوع نقص الشفافية ومسؤولية الإجراء من قبل المؤسسات الدولية لم يتم حله ولا تخضع الأوضاع المتخذة من الحكومات دائماً لتقييم ثابت بواسطة البرلمانات الوطنية وغير معروفة للرأي العام. ومن ناحية أخرى، هناك نقص في التقييم بواسطة الهيئات المستقلة لتأثير القرارات السياسية على دول بعينها.

يجب أن تصبح منظمة التجارة الدولية قوة دافعة لنمو الجميع، تحديداً، دعم المبادرات الهادفة للحد من تبعية الدول النامية وحساسيتها لحجج تلك الدول. وفي الماضي القريب، طرح ما يسمى "أهل سياتل" سلسلة من الأسئلة تستحق أخذها في الاعتبار، فيما يخص الحاجة لتوفيق مبادئ الديمقراطية مع التجارة الحرة، والعمل على مواجهة التأثيرات السلبية للعولمة، وحماية البيئة والتنوع الثقافي في العالم.

توفر اتفاقيات الانضمام تحرير تدريجي ومتبادل لتبادل المنتجات الزراعية ويجب على كافة الأطراف الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، لا تزال بعض العقبات التي تعوق التجارة الحرة. من الضروري لتحقيق اتفاق في هذا الموضوع، يشمل كافة القطاعات بما فيها الزراعة وبالتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

من الضروري اتباع تكامل أكبر للدول النامية في آلية وضع القواعد للتجارة الدولية وإتمام الاتفاقيات الضرورية على مستوى الظروف الاجتماعية الدنيا المطلوب تنفيذها، بالنسبة لإنتاج المنتجات والخدمات وتوزيعها، وتحديداً ما يسمى "الفقرة الاجتماعية" غير المرتبطة بالمساواة العالمية في الأجور أو ظروف العمل -عدم التناسق الواضح- لكن بالنسبة لحقوق الانضمام لجميع الأطراف الاجتماعية التي يجب ضمانها في جميع الدول، ومبادئ الصفقات الجماعية، علاوة على منع العمالة القسرية و/أو الإجبارية، وعمالة الأطفال وأي أشكال تمييز.



ومثل هذه الاتفاقية، يجب إن يضع الاعتراف بجامعة حقوق الانسان-كأساس مشترك لها- في الاعتبار المستويات المختلفة للتنمية التي حققتها الدول المختلفة وحقيقة زيادة الاختلاف بين المصالح والاتجاهات (بين الدول الناشئة والنامية والأقل تنمية والمتخلفة). وفي هذا الوضع، يمكن أن يصبح دور الهيئات الدولية هاماً خصوصاً في السعي نحو إيجاد التوازن بين المصالح المختلفة.

وبين الأمور الأخرى، لا يمكن مواصلة إزالة عوائق التعاريف الجمركية وغير الجمركية بشكل منفصل عن السياسات القادرة على التخفيض الحتمي والمعاكس في أحوال كثيرة، إذا لم تكن معاكسة، التأثير على حياة الناس -تتعامل غالباً مع أعداد كبيرة من الناس عديدة- على البيئة وعلى التنوع الثقافي. وكما هو واضح من الجولات الفاشلة من مؤتمر منظمة التجارة العالمية الأخيرة، لم يعد ممكناً إيجاد اتفاق شامل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مجموعة كارينز واليابان. يجب وضع شروط لإشراك دول مثل الصين والهند بالإضافة إلى الدول النامية في المفاوضات.

ومن ناحية أخرى، لا بدوا أنه صحيح أو مقبول أخلاقياً، في هذه المرحلة، الطلب من العالم الأفقر إزالة كافة عوائق التجارة فيما يخص البضائع والخدمات، والحفاظ على الحماية العالمية لحقوق النشر وما يسمى بحقوق الملكية الفكرية، ليس فقط فيما يخص الإنتاج الموسيقي والأدبي، لكن حتى العقاقير الأساسية والمنقذة للحياة، التي تترك السكان والقارات جانباً.

ويجب أيضاً التأكيد على أن زيادة أنصبة سوق الدول النامية -بنفسها- لن يترجم إلى تنمية مستمرة تلقائياً. مطلوب خطوات أولية عديدة ويجب بالضرورة اتخاذها من قبل الدول، وتحديد الأهداف التي تهدف إلى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي وتناسق السياسات الوطنية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات والمدخرات. وعلاوة على ذلك، من الضروري بشكل واضح لوضع نظام تدريب قادر على الاستجابة للمتطلبات الجديدة لسوق العمالة.

يجب مساهمة المجتمع الدولي في تأسيس سيناريو أكثر تفضيلاً لنمو الدول النامية. حتى في ظهور دوافع أنانية، فيجب عدم تجاهل أنها كانت في صالح الدول النامية والأنظمة الاقتصادية وتوسيع الأسواق واستهلاك البضائع.

8-10 الدين الأجنبي

لم تعد مسألة اعتبار الدين الأجنبي على أنه مصطلح فني مالي وحده. فهو يدعو إلى الاتجاه السياسي الذي يمكن تطبيقه بشكل فعال خلال تنسيق السياسات المالية والتجارية والتعاون، مثل إيجاد الظروف الضرورية للنظرة الاقتصادية السليمة في الدول الفقيرة.

أوجد موقف الدين الأجنبي للدول الفقيرة حلقة مفرغة تستخدم فيها الدول الدائنة معظم إجمالي الناتج الوطني لدفع دين لن تسدده مطلقاً. ونظراً للحساسية تجاه سيادة الدول المعنية، تجد الدول الدائنة أنه من الصعب ضمان الخدمات الاجتماعية الأساسية لشعبها، وبهذا المخاطرة بحقوق الانسان الأساسية والحق في الحياة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترابط الانساني. والقانون الدولي، في التطبيق والتفسير الحالي، غير قادر على حل المشكلة، نظراً لأنه لا ينظم العلاقات بين الدائنين والدول المدينة.

ولهذا فيبدو أنه من الضروري تحديد أدوات قانونية لضمان المساواة والعدالة في العلاقات بين الدائنين والمدينين، وفوق ذلك كله، تجنب المعاناة المفرطة للناس. وفي هذه الأثناء، مطلوب إجراءات طوارئ نحو المواقف الأكثر إلحاحاً. يشمل هذا الدول الدائنة



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

والمؤسسات الأوروبية والدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية ومجموعة الثمان وأخيراً وليس آخراً نادي باريس.

وبدايةً، يجب توجيه الإجراءات إلى محكمة العدل الدولية، كما هو مقرر في "إعلان عنابة" 1999 والاتصالات المرتبط في القمة اليورومتوسطية للنصائح الاقتصادية والاجتماعية في نابولي (نوفمبر 2000). ويجب دراسة المشكلة حسب الموقف الاقتصادي للدول المدينة، ويمكن أن يعني الإبطال وإعادة الجدولة أو أعادتها إلى وضعها السابق أو إعاد دفعها في شكل إجراءات تنموية محلية حسب الإمكان.



مراجع بلوغرافية

Adaman, F. and Bulut, T. (2005) "Evaluation of Microfinance Programs in Turkey in terms of Success in Combating Poverty" (in Turkish), mimeo.

Brandsma, J. and Burjorjee, D. (2004) *Microfinance in Arab States: Building Inclusive Financial Sectors*. New York: United Nations Capital Development Fund.

Bugra, A. and Keyder, C. (2003) *New Poverty and Changing Welfare Regime in Turkey*. Ankara: UNDP.

Bureau International du Travail, Rapport «L'action de l'IPEC contre les travail des enfants 2004-2005».

Bureau International du Travail, Rapport «L'action de l'IPEC contre le travail des enfants: faits marquants 2004», Programme international pour l'abolition du travail des enfants (IPEC), Genève, Février 2005.

Commission du Plan (Michel Gevrey), Rapport «Les défis de l'immigration future», CES France, Paris, Octobre 2003.

Commission européenne: «Facing the challenge»: Rapport sur la révision à mi-parcours de la stratégie de Lisbonne, Wim Kok, Bruxelles, Novembre 2004.

Commission européenne: Rapport 2005 sur la protection sociale et l'inclusion sociale.

Commission européenne: «Programme d'action communautaire de lutte contre l'exclusion sociale 2002- 2006».

Conseil Economique et Social Française (2005) "Droits des Femmes das le Partenariat Euro-Méditerranéen", Les éditions des Jornaux Officiels.

Deacon, B. (2000) *Globalization and Social Policy: the Threat to Equitable Welfare*. UNRISD Occasional Papers on Globalization. No. 5, Geneva: UNRISD.

Délégation aux droits des femmes et à l'égalité des chances entre hommes et femmes (Claude Azema), Rapport «Droit des femmes dans le partenariat euro-méditerranéen», CES France, Paris, Décembre 2005.

Editions de l'Office for national statistics of United Kingdom: "Focus on social inequalities", 2004.

FEMISE: rapports annuels.

INSEE France: «La pauvreté une et multiple»: Daniel Verger, Economie et statistiques, n°308, 309, 310; 1997.

Iqbal, F. (2006) *Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa*. Washington: World Bank Publications.

Institut Montaigne, France: «Pauvretés, exclusion: ce que peut faire l'entreprise», Paris, Février 2006.

J. Wahba, «Child labor and poverty transmission: No room for dreams», ERF Working No. 0108, Economic Reseach Forum, Cairo, 2001.

Nations Unies, Rapport «Vieillesse de population mondiale: 1950-2050», Division de la population du Département des affaires économiques et sociales, 2002.

Nation Unies, Rapport de la deuxième Assemblée mondiale sur le vieillissement «Déclaration politique et Plan d'action international de Madrid sur le vieillissement», Madrid, 8-12 Avril 2002.

OIT, Commission mondiale sur la dimension sociale de la mondialisation: «Une mondialisation juste: créer des opportunités pour tous». Genève, Février 2004.

Pieper, U. and Taylor, L. (1998) "The Revival of the Liberal Creed: the IMF, the World Bank, and Inequality in A Globalized Economy", in Baker, Epstein and Pollin (eds.) *Globalization and Progressive Economic Policy*, pp. 37-64.



Putnam, R. (2000) *Bowling Alone: The Collapse and the Revival of American Community*. New York: Simon and Schuster.

Programme international pour l'abolition du travail des enfants (IPEC), «Progrès réalisés et priorités futures», Genève, Février 2006.

Robert, Didier, «L'accès de tous aux droits de tous par la mobilisation de tous», CES France, Paris, Juin 2003.

Sengupta, A. "The Right to Development as a Human Right", WP No 7, 2000, Harvard School of Public Health.

Sengupta, A. "Realizing the Right to Development", in *Development and Change*, vol.31, n.3, June 2000.

Senses, F. (1994) "Labour market response to structural adjustment and institutional pressures: The Turkish case", *METU Studies in Development*, 21, 405-449.

Social Watch (2005), Report "Roars and Whispers Gender and poverty: promises vs. Action".

IX Sommet Economique et Social euro-méditerranéen, Rapport «Immigration et coopération entre les pays de la région euro-méditerranéenne- Rééquilibrer Séville avec Tampere», Valence, 18-19 Novembre 2004.

United Nations (1992), UNDP Human Development Report, Overview.

United Nations, Report on human rights and extreme poverty, submitted by the Special Rapporteur, Mr. Leandro Despouy, Sub-Commission on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities, Economic and Social Council, June 1996.

United Nations Millennium Declaration, Resolution adopted by the General Assembly, UN, September 2000.

United Nations, International Conference on Financing for Development, Monterrey, Mexico, March 2002.

United Nations (2005), UNDP Human Development Report 2005.

Wolfensohn, J and Bourguignon "Development and Poverty Reduction – Looking back and ahead", Prepared for the 2004 Annual Meetings of the WB and IMF, October 2004.

World Bank (1996) "Republic of Tunisia: Poverty Alleviation - Preserving Progress while Preparing for the Future", **Report No. 13993-TUN**, Washington, DC.

World Bank (2004) *Deep Palestinian Poverty in the Midst of Economic Crises*. World Bank Publications.

World Bank (2004) "World Bank: Middle East and North Africa Region – Strategy Paper".

World Bank, "2005 World Development Indicators", Statistical Data.

Wresinski, Joseph, «Grande pauvreté et précarité économique et sociale», CES France, Paris, Février 1987.

Yousef, T. M. (2004) "Development, Growth and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950", *Journal of Economic Perspectives*, 18(3), pp.91-116.

_____ (1997) "Arab Republic of Egypt, Country Economic Memorandum: Issues in Sustaining Economic Growth" Summary Report 16207-EGT. Washington, D.C.

_____ (1999) "Algeria: Growth, Employment and Poverty Reduction" FY99, Washington, DC.

_____ (2001) *The Other Face of Globalization: Poverty* (in Turkish) Istanbul: Iletisim Publications.

_____ (2001a) *World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty*. Washington, DC.

_____ (2001b) "Kingdom of Morocco: Poverty Update", Report No. 21506-MOR, Washington, DC.



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

_____ (2001c) "Poverty in West Bank and Gaza Strip", **Report No. 22312-GZ**, Washington, DC.

_____ (2001d) "Poverty Alleviation in the Jordan in 1990s: Lessons for the Future" Report No. 19869-JO, Washington, DC.

_____ (2002a) *Reducing Vulnerability and Increasing Opportunity: Social Protection in the Middle East and North Africa*. Washington, DC.

_____ (2002b) "Poverty Reduction in Egypt: Diagnosis and Strategy", Report No.24234-EGT, Washington, DC.

_____ (2004a) *Poverty in the West Bank and Gaza after Three Years of Economic Crisis*. Washington, DC.

_____ (2004b) "Kingdom of Morocco Poverty Report: Strengthening Policy by Identifying the Geographic Dimension of Poverty" Report No. 28223-MOR, Washington, DC.

_____ (2004c) "Jordan: Poverty Assessment Main Report", Report No. 33802-JO, Washington, DC.

_____ (2005) "Turkey: Joint Poverty Assessment Report", Report No. 29619-TU, Washington, DC.



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الملحق

Population Global Features: الدلائل الشاملة

		مساحة السطح Surface area		السكان Population			النمو السكاني Growth		السكان الإناث female		النسبة المئوية للسكان الريفي rural population		
		(sq km - thousand)		(المليون) (Total millions)		%	(النسبة المئوية السنوية) (annual %)		(النسبة المئوية الإجمالية) (%)		(النسبة المئوية من إجمالي السكان) (% of total population)		
		2003	2003 (a)	2004	2004 (b)		2004	2004 (b)	2003	2003 (a)	1990	1990 (a)	2003
25- بي	الشرق الأوسط	-	-	457.2	457,2	-	-	0.5	0,5	-	-	-	-
	الجزائر	2381.74	2381,74	32.4	32,4	12.8	12,8	1.5	1,5	49.4	49,4	48.6	48,6
	مصر	1422.14	1422,14	72.6	72,6	28.6	28,6	1.9	1,9	49.1	49,1	56.4	56,4
	إسرائيل	189.21	189,21	6.8	6,8	2.7	2,7	1.6	1,6	50.3	50,3	9.7	9,7
	الأردن	10.4	10,4	5.4	5,4	2.1	2,1	2.5	2,5	48.4	48,4	27.8	27,8
	لبنان	10.4	10,4	3.5	3,5	1.4	1,4	1.0	1,0	50.7	50,7	15.8	15,8
	المغرب	446.55	446,55	29.8	29,8	11.7	11,7	3.4	3,4	50.0	50,0	51.6	51,6
	فلسطين	163.61	163,61	3.4	3,4	1.3	1,3	4.1	4,1	49.3	49,3	--	--
	سوريا	6.22	6,22	18.6	18,6	7.3	7,3	2.5	2,5	49.5	49,5	51.1	51,1
	تونس	1001.45	1001,45	9.9	9,9	3.9	3,9	0.9	0,9	49.5	49,5	42.1	42,1
	تركيا	774.82	774,82	71.7	71,7	28.2	28,2	1.4	1,4	50.2	50,2	38.8	38,8

المصدر:

(a) 2005 World Bank World Development Indicators, 2005.

(b) 2006 World Development Indicators database, April 2006.

بيانات الاتحاد الأوروبي Eurostat

Note: --: not available.



المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجدول 4 – مؤشرات الفقر وعدم المساواة

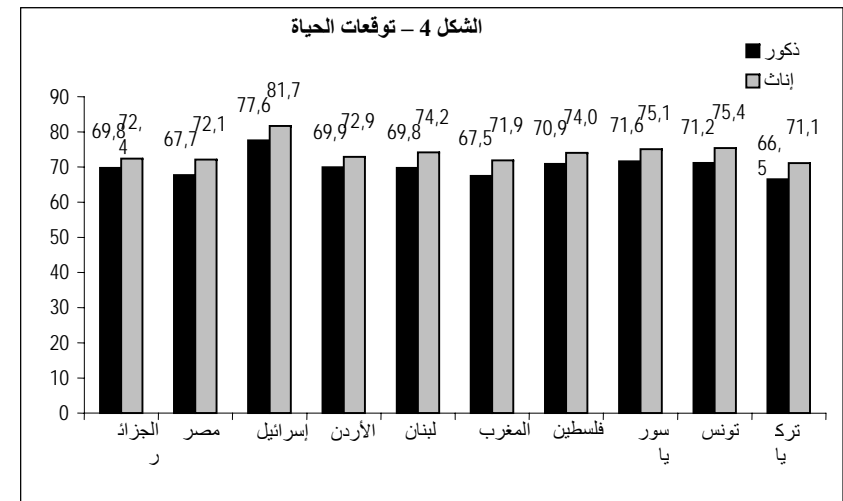
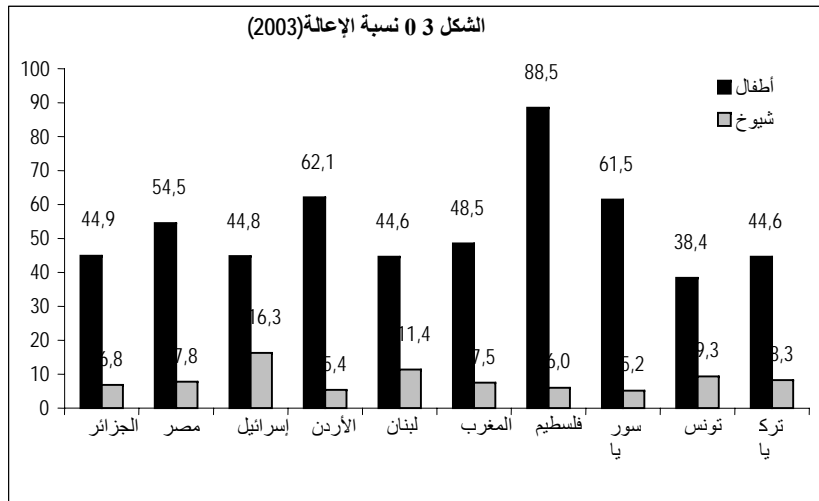
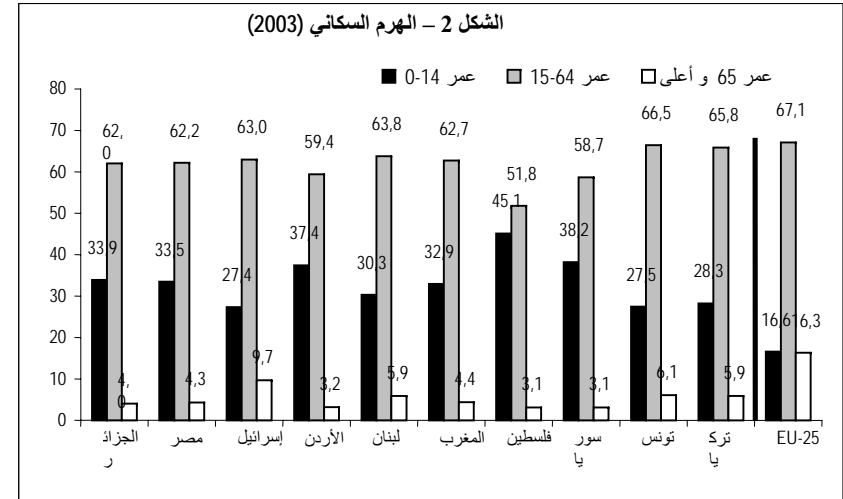
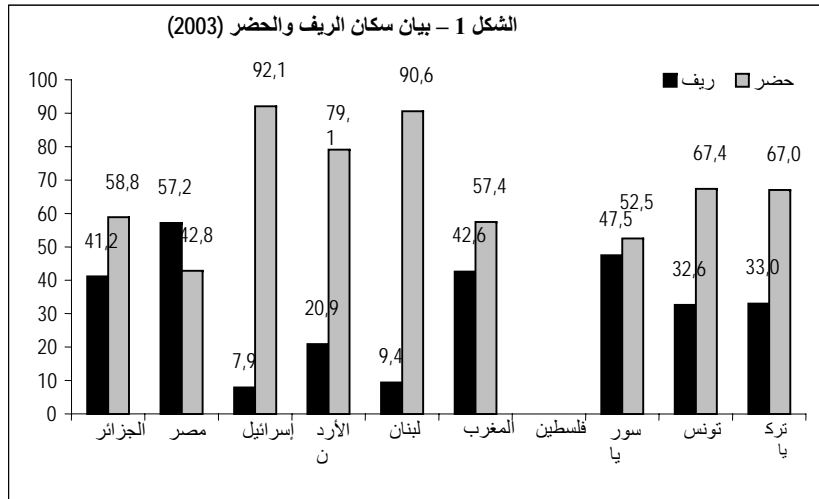
	الجزائر	مصر	اسرائيل	الأردن	لبنان	المغرب	فلسطين	سوريا	تونس
1 دولار في اليوم ^(a) (% من السكان) (MDG 1) 1990-2003	<2	3,1	--	<2	--	<2	--	--	<2
2 دولار في اليوم ^(a) (% من السكان) 1990-2003	15,1	43,9	--	7,4	--	14,3	--	--	6,6
السكان الأقل من الحد الأدنى من استهلاك الغذاء اليومي (MDG 1 (2002) - (% ^(c))	5.0	3.0	--	7.0	3.0	7.0	--	4.0	2.5
الفقر النسبي (% من ^(b) (2003) ¹	16,1	16,7	--	14,2	17,0	19,0	40,3	11,4	4,2
توزيع الدخل - جيني ^(b) (2003)	0,37	0,38	--	0,38	0,44	0,39	0,32	0,37	0,36
مؤشر الفقر البشري (HPI-1) ^(d)									
HDR 2001									
القيمة	23,5	31,7	--	8,5	10,2	36,4	--	19,8	--
المرتبة	40	50	--	7	11	62	--	34	--
HDR 2005									
القيمة	21,3	30,9	--	8,1	9,6	34,5	6,5	13,8	18,3
المرتبة	48	55	--	11	18	61	7	29	43

المصدر:

- (a) تقرير التنمية البشرية لـ UNDP
بيانات مجمعة من تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2995) وأهداف الألفية للتنمية (2005) وتقديرات الفقر المنشورة مؤخرا.
(c) البنك الدولي، "أهداف الألفية للتنمية (الموقع: <http://www.worldbank.org/mena>)
(d) تقرير التنمية البشرية لبرنامج UNDP 2001 و 2005.
النسبة المئوية للسكان الذين يبلغ دخله أقل من 60 % من الدخل المتوسط للفرد¹
ملاحظة: -- غير متوفر



المجلس الاقتصادي والاجتماعي





المجلس الاقتصادي والاجتماعي